163

نوزاد عبدالرحمن الهيتي

الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية

الجمعيات النسائية الخليجية نموذجاً



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية

الجمعيات النسائية الخليجية نموذجاً

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية**؛ وهي سلسلة علمية مُحكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مود

دراســات استراتيجيــة

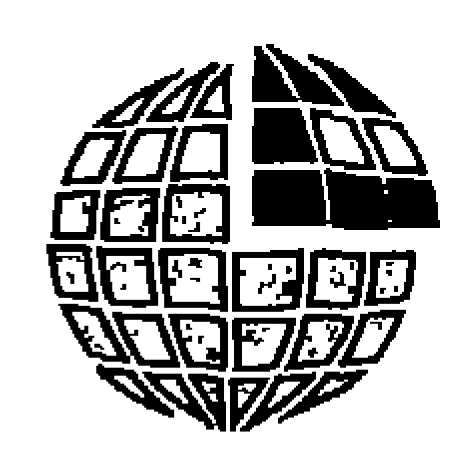
الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية

الجمعيات النسائية الخليجية نموذجاً

نوزاد عبدالرحمن الهيتي

العـدد 163

تصدر عن



مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجيـة

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2011

ISSN 1682-1203

النسخة العـــــادية: ISBN 978-9948-14-445-8

النسخة الإلكترونية: ISBN 978-9948-14-446-5

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

تعد المنظمات غير الحكومية من أهم أشكال المنظمات الاجتماعية المعاصرة التي انبثق عنها الفكر الإنساني المتقدم تعبيراً عن القيم الإنسانية النبيلة، كالتكافل والتعاضد والمشاركة الإيجابية، للتخفيف من المعاناة في مواجهة المشكلات الحياتية ورفع المستوى المعيشي للإنسان والوصول به إلى حياة أفضل.

وشهد العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة اهتماماً متزايداً بالمنظمات غير الحكومية نتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكبيرة، وأصبحت تمثل دعامة أساسية في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتكمل دور كل من القطاعين العام والخاص في العمل التنموي الهادف إلى بناء الدول والمجتمعات.

من جانبها، اهتمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإنشاء العديد من المنظمات غير الحكومية التي أخذت تقدم خدمات إنسانية ومجتمعية لكثير من فئات المجتمع داخل دولها وفي الخارج، الأمر الذي مكنها من أن تؤدي دوراً فاعلاً في تحقيق التنمية البشرية داخلها، وكذلك في الدول النامية الفقيرة التي تنفذ فيها معظم تلك المنظمات مشروعات عدة في مجالات التعليم والصحة ومحاربة الفقر، مما يساعدها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في موعدها عام 2015.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الإنمائي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الخليجية مع التركيز على الجمعيات النسائية، واقتراح الآليات المناسبة لمواجهة التحديات التي تواجهها لتفعيل دورها في عملية التنمية. وتتناول الدراسة مفهوم المنظمات غير الحكومية وتطورها ودورها على الصعيد العالمي، وتبين نشأة وتطور تلك المنظمات في دول مجلس التعاون، وتوضح دورها في عملية التنمية في هذه الدول، وكذلك تعرِّف بأهم المعوقات التي تحد من مساهمتها في العملية التنموية، وتقترح السبل الكفيلة للارتقاء بالدور الإنمائي للمنظمات غير الحكومية الخليجية.

وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في بيان الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بالاعتماد على الدراسات وتقارير بعض المنظمات التي تم اختيارها كنماذج تمثل الجمعيات النسائية الخليجية.

وقد تم تحديد النطاق المكاني للدراسة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فيما تم اختيار ست منظمات غير حكومية نسائية كنماذج للدراسة؛ وهي: جمعية النهضة النسائية بدبي، وجمعية النهضة النسائية السعودية الخيرية، وجمعية فتاة نهضة البحرين، وجمعية المرأة العمانية، والفرع النسائي لمؤسسة عيد بن محمد الخيرية بدولة قطر، والجمعية الثقافية والاجتماعية النسائية بدولة الكويت.

ولعل هناك دراسات قليلة تناولت الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في التنمية بالدول العربية بوجه عام وفي دول مجلس التعاون بصفة خاصة، حيث لم تشهد الساحة البحثية سوى قلة من الدراسات التي تقيس الأثر التنموي للمنظمات الأهلية؛ ومنها: دراسة **الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية**، التي كشفت عن أن المنظمات الأهلية تشكل قوة اقتصادية كبرى من منظور حجم إنفاقها على مشروعاتها، ومكونات الأنشطة، وعدد المتطوعين وقيمة عملهم، وفرص العمل، وعدد المستفيدين من خدمات المنظمات الأهلية في مختلف دول الدراسة.[1] ودراسة **الدور التنموي للجمعيات التطوعية في الإمارات**، التي استعرضت المعاني المستجدة لمضامين العمل التطوعي لضمان مشاركة فاعلة لأفراد المجتمع وتحقيق المزيد من المساهمات التنموية لصالح الجمعيات التطوعية، مع الإشارة إلى الدور التنموي للجمعيات التطوعية بدولة الإمارات العربية المتحدة، والتركيز على جمعية النهضة النسائية بدبي.[2] ودراسة **الشراكة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات الأهلية في التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي**، وهي دراسة تحليلية ميدانية تم فيها توزيع استبيان على نحو 486 جمعية أهلية، كشفت عن مجموعة العقبات التي تواجه الدور التنموي للجمعيات الأهلية بدول مجلس التعاون، واقترحت جملة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في التنمية الشاملة بدول المجلس.[3]

ماهية المنظمات غير الحكومية

يستخدم مصطلح المنظمات غير الحكومية ليدل على مؤسسات تطوعية غير حكومية؛ لأن أسلوب عملها يختلف عن الأسلوب الإداري الحكومي. كما أنها تنشأ بمبادرات ذاتية إدارية ينظمها مجموعة من أفراد المجتمع لتحقيق أهداف مجتمعية، يستفيد منها مباشرة المجتمع المحلي. ويعتمد تعريف المنظمات التطوعية بصفة أساسية على الوضع الخاص لها داخل الدولة، كما نجد أن مفهوم المنظمات غير الحكومية وجد قبولاً على الصعيد العالمي.[4]

أولاً: التطور التاريخي للمجتمع المدني

بالرغم من استخدام تعبير المجتمع المدني في التراث العربي والإسلامي في كتابات الفارابي وابن رشد وغيرهما، غير أن مفهوم المجتمع المدني الذي تشكل المنظمات غير الحكومية ركيزته الأساسية يعدّ مفهوماً حديث العهد وشديد الالتصاق في نشأته واستخدامه المعاصر بالتجربة الغربية في نهجها الليبرالي- الديمقراطي.

ويشير مفهوم المجتمع المدني إلى التحول الكبير والحاسم الذي حدث في الفكر السياسي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بوجه خاص، ويعبر عن الإرادة التي أظهرها الفكر الحديث عامة في تجاوز "أزمة العصور الوسطى" والتخلص منها، بل وفي إعلان القطيعة مع النظام القديم جملة وتفصيلاً.

ويؤكد الباحثون أن مفهوم المجتمع المدني قد مر بأطوار ثلاثة بين الظهور والاختفاء، وبين المد والجزر: الأول، يقع بين الشطر الأخير من القرن الثامن عشر ونهاية القرن التاسع عشر (وفيه كان للمفهوم حضور في الفكر السياسي والاجتماعي)، والطور الثاني، امتد قرابة قرن كامل (آل فيه الأمر بالمفهوم إلى الضمور والاختفاء)، والثالث، بدأ في الثلث الأخير من القرن العشرين(ويصح أن يوصف بطور الانتعاش ومعاودة احتلال صدارة النقاش السياسي).

وعندما ظهر مفهوم المجتمع المدني في القرن السابع عشر، في إطار المنظومة الفكرية والسياسية الحديثة، كان يرادف مفهوم الدولة، بوصفها آلة صناعية، تتجه نحو ضبط سلوك الأفراد وحماية أمنهم وسلامتهم وما يمتلكون. وقد أوضح كل من جون لوك وجان جاك روسو أهمية المجتمع المدني كمحصلة للتعاقد في تنظيم المجتمع انطلاقاً من شرعية المصلحة، أما بالنسبة لهيجل فالمجتمع المدني - في نظره - مجال تقسيم العمل وإشباع الحاجات المادية، وهو في ذات الوقت مجال تنافس المصالح الخاصة والمتعارضة. أما كارل ماركس فينظر للمجتمع المدني بوصفه الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموعة العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج. وينظر المفكر جرامشي إلى المجتمع المدني بوصفه جزءاً من البنية الفوقية، وهذه البنية هي التي يميِّز فيها المجتمع المدني والمجتمع السياسي، حيث تتمثل وظيفة الأول بالهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجيا، ووظيفة الثاني السيطرة.[5]

وبهذا، المجتمع المدني مفهوم ساهم في صياغته مـدارس فكريـة متعـددة في إطار الحضارة الغربية. ولم تتفق تلك المدارس على توصيف مشترك لهذا المفهوم.

ولقد نُقل مفهوم المجتمع المدني إلى العالم العربي من المجتمـع الأوربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث جاء عن طريق بعـض المفكـرين الإصلاحيين العرب؛ ومنهم أحمد فارس الشدياق في كتابـه **كـشف المخبـأ في فنون أوربة**، ورفاعة الطهطاوي في رحلته **تخليص الإبريز في تلخـيص بـاريز**، وأحمد بن أبي الضياف في تـاريخ **إتحـاف أهـل الزمـان**. وهـؤلاء المفكـرون لم يقوموا بنقل فلسفة المفهوم ونشأته تحديداً، ولكن كان تركيـزهم في كتابـاتهم على المظاهر التي لمسوها في تلك المجتمعات.[6]

لقد شهد القرن العشرون إنشاء العديد من المؤسـسات الأهليـة، ومـن أهم العوامل التي أثـرت في تـشكيل هـذه المؤسـسات العوامـل الاجتماعيـة والسياسية والثقافية، فضلاً عن القيم الدينية التي كان لها دور بارز في تشكيل صورة المجتمع المدني في الوطن العـربي، حيـث انتـشرت الجمعيـات الخيريـة وهي امتداد لنظـام الزكـاة والـصدقة الجاريـة، فهـي تعكـس روح التكافـل الاجتماعي الذي يميز المجتمعات العربية.

وكذلك كان للعوامل الاقتصادية والتنموية أيـضاً دور كبـير في تفعيـل دور مؤسسات المجتمع المـدني في عمليـة التنميـة، بحيـث أصـبحت مكملـة لمؤسسات الدولة، وبرز كثير من هذه المؤسـسات التـي اسـتطاعت أن تقـدم

خدمات جليلة لأفراد المجتمع العربي، منها على سبيل المثال الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث.

أما في منطقة الخليج العربي فقد عرفت المجتمعات الخليجية منذ نشأتها أشكالاً من منظمات المجتمع المدني، تمثلت في مجموعات صائدي اللؤلؤ في البحرين والكويت، وكذلك تجمعات المزارعين في الطائف وعسير وظفار، بالإضافة إلى روابط البدو والرعاة في المناطق المختلفة لدول الخليج العربي. ومن خلال هذا الموروث الغني بالترابط والتآزر استمد المجتمع المدني مفاهيمه وقيمه.[7]

وقد برزت حديثاً جمعيات أهلية لها أدوار وأهداف متنوعة، فظهرت الجمعيات الخيرية التي تلبي احتياجات الفئات المعوزة، والجمعيات المهنية التي تساهم في دعم واستثمار الخبرات المختلفة، علاوة على جمعيات الرعاية، والجمعيات الثقافية والفنية، وكذلك الجمعيات النسائية التي كان لها دور بارز في تقديم الخدمات المختلفة للمجتمع، وخصوصاً في المجالات التي تهم شؤون المرأة والطفل والأسرة.

ثانياً: تعريف المنظمات غير الحكومية

تشير الأدبيات الرسمية والنتاج العلمي المنشور الخاص بالمنظمات غير الحكومية إلى مسميات مختلفة للإشارة إلى تلك المنظمات أو كما تسمى اختصاراً NGOs. ومن هذه المسميات المنظمات التطوعية الخاصة،

والمنظمات الأهلية، ومنظمات الصالح العام، ومنظمات المجتمع المدني، وكافة هذه المسميات تدل على منظمات أهلية غير حكومية. ومصطلح "المنظمات غير الحكومية" ليس مصطلحاً قانونياً، غير أنه يستخدم عند الإشارة إلى الهيئات غير الحكومية التي لا تسعى للربح، وتعمل في الأنشطة الاجتماعية أو التنموية.

وعند النظر بصورة شاملة لهذا الميدان يتبين أنه لا توجد مصطلحات متفق عليها لوصف المنظمات غير الحكومية، وإنما هناك تعدد للمصطلحات المعبرة عنها؛ فالفرنسيون يستخدمون مصطلح الاقتصاد الاجتماعي Social Economic، والبريطانيون يستخدمون مصطلح الجمعيات الخيرية العامة Public Charities، واليابانيون يستخدمون مصطلح vereine والذي يعني الجمعيات أو الاتحادات، والأمريكيون يتحدثون عن المنظمات غير الربحية Nonprofit Organizations، والمنظمات التطوعية الخاصة Private Voluntary Organizations، وهناك من يستخدم مصطلح منظمات المجتمع المدني Civil Society Organizations.[8]

وقد شهد مصطلح المنظمات غير الحكومية تعريفات متعددة، إذ يعرفها الصليب الأحمر الدولي بأنها «منظمات خاصة مثل الجمعيات والاتحادات والنقابات والمؤسسات وغيرها من المجموعات، فلم تقم الحكومة بتأسيسها ولم تنشأ بموجب اتفاق دولي حكومي. ويمكن أن تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً في الشؤون الدولية نظراً لطبيعة أنشطتها، غير أنها لا تملك في

العادة أي وضع أو تفويض رسمي يتعلق بوجودها أو أنشطتها».[9] أما الأمم المتحدة، فتعرفها بأنها مجموعات طوعية لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي. ويتمحور عملها حول مهام معينة يقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتُطلع الحكومات على شواغل المواطنين، وترصد السياسات، وتشجع المشاركة السياسية على الصعيد المجتمعي.[10] ويعرفها البنك الدولي بأنها مجموعة كبيرة من المنظمات المستقلة إلى حد كبير عن الحكومات وتتسم بصورة رئيسية بأن لها أهدافاً إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافاً تجارية، وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة، أو تعزيز مصالح الفقراء والفئات المستضعفة الأخرى، أو حماية البيئة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات المحلية.[11]

وانطلاقاً مما تقدم، فإن هناك مجموعة من الصفات والمعايير ينبغي الاعتماد عليها عند تحديد مفهوم المنظمات غير الحكومية، وتتمثل هذه الصفات والمعايير بالآتي:[12]

- أنها منظمات تطوعية إلى حد ما؛ أي ينبغي توافر قدر من المشاركة التطوعية، سواء في إدارة المنظمة أو في أنشطتها، والتطوع قد يرتبط بنشاط معين، أو قد يرتبط بمجلس الإدارة.

- أن تكون المنظمة غير دينية، والمقصود هنا عدم تورط المنظمة في الدعوة إلى أو تعليم ديانة ما.

- ألا تسعى للربح، ويمكن للمنظمة أن تحقق ربحاً خلال العام، ولكن هذا الربح لا يوزع على مؤسسيها أو أعضاء مجلس الإدارة، وإنما يستخدم في دعم أنشطة المنظمة.

- أن يتوافر للمنظمة هيكل رسمي منظم له سمة الاستمرارية إلى حد ما، وبالتالي فهو يستبعد التجمعات المؤقتة وغير المؤسسية.

- أن تكون ذاتية الحكم، أي أن المنظمة تحكم نفسها بنفسها من خلال وجود إجراءات داخلية وليس عن طريق كيانات خارجية.

- أن تكون المنظمة غير حكومية، أي غير مرتبطة هيكلياً بالحكومات، لكنها يمكن أن تحصل على دعم أو مساندة مالية أو فنية منها.

- أن تكون المنظمة غير سياسية، بمعنى أنها لا تباشر نشاطاً سياسياً، ولا تكون خاضعة، أو مرتبطة بالأحزاب السياسية.

ويمكن القول بأن سمات التعريفات السابقة واكبها اختلاف في التصنيف تبعاً للجهات التي يمكن إدراجها تحته، وذلك من بلد إلى آخر أو من ثقافة معينة إلى أخرى؛ فمعظم دول العالم لها تصنيفات خاصة بها، حيث نجد أن للنظام الفرنسي عشرة مجالات أساسية للنشاط و64 نشاطاً فرعياً. في حين نجد تصنيف المركز الأمريكي للإحصاءات في الولايات المتحدة يختلف عن ذلك. وقد اقترح تصنيف الأمم المتحدة ومنظمات دولية نظاماً يتكون من إحدى عشرة مجموعة من الأنشطة يمكن عرضها على النحو التالي:[13]

- مجموعة الثقافة والترويح: وتشمل الثقافة والفنون والنوادي الرياضية والاجتماعية.
- مجموعة التعليم والبحث.
- مجموعة الصحة: وتشمل المستشفيات والتأهيل والخدمات الصحية التي يقدمها القطاع.
- مجموعة الخدمات الاجتماعية: والتي تتوجه خدماتها إلى الأسرة والأطفال والشباب والمعاقين والمساعدة الذاتية والإغاثة والطوارئ.
- مجموعة البيئة.
- مجموعة التنمية والإسكان.
- مجموعة القانون والسياسة والدفاع.
- مجموعة الجمعيات الخيرية أو منظمات المساعدة الاجتماعية الخيرية التقليدية.
- أنشطة دولية.
- المنظمات المهنية والاتحادات.
- الدين.

وقد تتداخل الأنشطة فيصبح التصنيف غير واضح، ويمكن بذلك وضع بعض المنظمات في أكثر من قسم تبعاً لتشعب أنشطتها وتعدد الأدوار التي تقوم بها.

ثالثاً: نشأة المنظمات غير الحكومية وتطورها

تعد ظاهرة المنظمات غير الحكومية ظاهرة قديمة، غير أن التغيرات التي شهدها العالم، على الصُّعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الآونة الأخيرة، ساهمت في تنامي دور هذه المنظمات للقيام بدور الوسيط في سد الفجوة بين الأفراد والمجتمع والدولة من جانب، وبين الفرد والحياة العامة من جانب آخر.

ويمكن القول بأن هناك عدة عوامل ساهمت في تطور قطاع المنظمات غير الحكومية وزادت من مساهمته تمثلت في تخلي دول أوربا الشرقية عن النظم الاشتراكية، وتطور الوعي الشعبي في الدول الرأسمالية وظهور حركات شعبية تنادي بالحد من الهيمنة الاقتصادية على العالم تحت شعارات العولمة، أو في إطار الثالوث المؤسساتي الكوني المهمين على البيئة الاقتصادية العالمية والمتمثل في منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك تزايد الاهتمام لدى مواطني الدول النامية بأهمية المشاركة الشعبية في دعم مواقف دولها وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الرامية لخدمة شعوبها.

لقد شهد العالم خلال القرن العشرين تزايداً ملحوظاً في عدد المنظمات غير الحكومية الدولية التي تقوم بتنفيذ برامج في دول متعددة من 1083 منظمة في عام 1914 إلى أكثر من 37000 منظمة في عام 2000. وقد شهد عقد التسعينيات وحده نمواً كبيراً بلغت نسبته 19.3٪؛ أي أن خُمس المنظمات غير الحكومية الدولية الموجودة الآن أنشئ بعد عام 1990، كما يوضح الجدول التالي.[14]

الجدول (1)

عدد المنظمات غير الحكومية الدولية في تسعينيات القرن العشرين

الغرض	عام 1990	عام 2000	النمو (نسبة مئوية)
الثقافة والترويح	2169	2733	٪26.0
التعليم	1485	1839	٪23.9
البحوث	6775	8467	٪10.3
الصحة	1357	2036	٪50.0
الخدمات الاجتماعية	2361	4215	٪78.5
البيئة	979	1170	٪19.5
التنمية الاقتصادية	9582	9614	٪0.3
القانون والسياسة	2712	3864	٪42.5
الديانة	1407	1869	٪32.8
الدفاع	244	234	٪0.41–
السياسة	1275	1240	٪2.7–
المجموع	**31246**	**37281**	**٪19.3**

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002: تعميق الديمقراطية في عالم مفتت، (نيويورك: الأمم المتحدة، 2002)، جدول 5-1، ص103.

ومن الأهمية القول بأنه لا يوجد مجال أو نطاق محدد لعمل المنظمات غير الحكومية، بل إنها تتعامل مع مختلف الحاجات الإنسانية، وتهتم بكل ما ينشغل به المواطنون من أبسط الأمور والشؤون إلى أقصاها.

وجدير بالذكر أن المنظمات غير الحكومية قد مرت بثلاثة أجيال هي: الجيل الأول، وكانت تقوم المنظمة فيه وتبدأ رسالتها في المجتمع المحلي، وقد أطلق على هذا الجيل جيل الإغاثة Relief Generation، حيث كانت تلك المنظمات نتاجاً لأزمات محددة في المجتمعات المحلية ينتج تدخلاً حكومياً ولا يقدم حلولاً مناسبة، فيبدأ العمل التطوعي بالظهور بين المواطنين كرد فعل لفشل الحكومة، وقد اقتصر نشاط عمل هذا الجيل على تقديم المساعدات لأفراد المجتمع. والجيل الثاني أخذت فيه المنظمات غير الحكومية في الاتساع خارج نطاق المجتمع المحلي، وبدأ العامل الاقتصادي يدخل بعض الشيء في أعمالها، الأمر الذي دفع البعض لأن يطلق عليها شبكات الأعمال الصغيرة Small Business Networks. والجيل الثالث أصبحت من خلاله المنظمات غير الحكومية أفضل من الناحية المؤسسية، ويعرف بجيل منظمات التنمية المؤسسية المستدامة Sustainable Institutional Development Organizations.[15]

وأخذت المنظمات غير الحكومية تحظى باهتمام عالمي خلال العقود الثلاثة المنصرمة، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال ما يلي:[16]

- تزايد عدد مراكز البحوث المتخصصة في دراسة المنظمات غير الحكومية سواء التابعة للجامعات أو المراكز المستقلة في الدول الأوربية والولايات

المتحدة الأمريكية وأستراليا، والتي تصدر أبحاثاً ودراسات تتعلق بالمنظمات غير الحكومية.

- وجود عشرات البرامج الأكاديمية وخصوصاً في كبريات الجامعات الغربية تمنح درجة الماجستير والدكتوراه في تخصص إدارة المنظمات غير الحكومية. وفي الجامعات التي لا يوجد فيها أقسام تمنح درجات علمية في حقل المنظمات غير الحكومية تكون هناك مواد عن إدارة المنظمات غير الحكومية تدرس ضمن أقسام أخرى.

- تزايد عدد الكتب والأبحاث العلمية المنشورة التي تناقش الموضوعات المختلفة التي تتعلق بالمنظمات غير الحكومية، وكذلك وجود العديد من الدوريات العلمية المتخصصة في طرح ومناقشة المواضيع المختلفة للمنظمات غير الحكومية.

- تأسيس العديد من الجمعيات العلمية التي تضم عدداً من الأعضاء الأكاديميين والباحثين والمهتمين بموضوعات المنظمات غير الحكومية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

- عقد العديد من المؤتمرات والندوات على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي والتي يعقد بعضها سنوياً ويشارك فيها الباحثون والمهتمون بموضوع المنظمات غير الحكومية.

أهمية الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية

تكتسب المنظمات غير الحكومية أهميتها من ثلاثة عوامل مترابطة؛ فالعامل الأول هو تصور الناس للقواعد والمبادئ والقيم التقليدية واعتقاداتهم الدينية ومخزونهم الثقافي، ومعتقدات الديمقراطية والحرية والحكم الرشيد، والمجتمع والأسرة والفرد. والعامل الثاني هو القوانين التي تطبقها الدولة، والتي تحد من حرية التعبير وحركة الأفراد والحيز القانوني الذي يعمل فيه كل فرد بهدف تكوين شبكات وجمعيات. ويحد الحيز المذكور نوعية تلك الشبكات والمنظمات وعددها. أما العامل الأخير، فهو عملية بناء الثقة بين الأفراد ومع مختلف المجموعات المنظمة، وهذا يشكل الأساس الذي يستند عليه تكوين الشبكات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي.[17]

وأخذت دول العالم المختلفة تهتم بالمنظمات غير الحكومية لأسباب مختلفة وعديدة، أهمها:[18]

- كونها تعكس حاجة تنموية اجتماعية، عادة ما تنشأ داخل المجتمعات المحلية، وبذلك تكون الرد الطبيعي أو العفوي لحاجات تنموية اجتماعية لفئة معينة أو مجموعة أو شريحة من السكان أو منطقة جغرافية أو مجموعة أو تيار سياسي أو قضية اجتماعية.

- القدرة على التحرك بحرية مناسبة، حيث إنها متحررة نسبياً من المحددات الحكومية والرسمية من نواحٍ عديدة، بما فيها النواحي السياسية والإدارية.

- التواصل والاتصال مع الفئات المستهدفة، تبعاً لبنيتها وطبيعتها غير الرسمية وعنصر التطوعية، فعادة ما تكون المنظمات أقدر على الوصول والتواصل مع الفئات المستهدفة.

- كونها أكثر تقبلاً وتحوز على ثقة أكبر من قبل الفئات المستهدفة، تبعاً للدرجة العالية من الاتصال والتواصل مع الفئات المستهدفة، فعادة ما تحوز المنظمات ثقة أكبر من قبل هذه الفئات، وبالتالي يتم التعامل بإيجابية أكبر.

- مرونة الحركة، عادة ما يكون للمنظمات غير الحكومية مرونة نسبية عالية في التحرك، وخاصة لكونها أكثر تحرراً من قيود البيروقراطية التي تعانيها الجهات الحكومية.

لا تتجسد أهمية المنظمات غير الحكومية فيما تقدمه من خدمات وأنشطة بصفة عامة، وإنما أيضاً في دورها في خلق فرص العمل لأبناء المجتمع، وفي اجتذاب العدد الكبير من المتطوعين الذين يتبرعون بمالهم ويخصصون جزءاً من وقتهم للعمل في هذه المنظمات، علاوة على ما تحصل عليه من تبرعات سواء من القطاع الخاص أو الحكومة لدعم أنشطتها وبرامجها المختلفة مما يؤكد دورها الفاعل في النشاط الاقتصادي.

وتأسيساً على ما سبق، نقول إن قطاع المنظمات غير الحكومية له تأثير فعال على تاريخ وتطور الأمم وعلى رسم وتشكيل قيمها الاجتماعية والثقافية

بما تقدمه من خدمات وبرامج وأنشطة مهمة بهدف تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

وقد تبين الدور المهم الذي تمارسه المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني في تغيير وتحسين الأوضاع لمجتمعاتها على الصعد المختلفة. فعلى الصعيد السياسي تقوم المنظمات غير الحكومية الوطنية بالضغط لإحداث تغيير في السياسة العامة في الدولة بقصد إصدار تشريعات جديدة يحتاجها المجتمع أو تعديل أو إلغاء تشريعات قائمة قد لا تفي باحتياجات المجتمع الحالية؛ مثل حماية البيئة أو مكافحة التمييز، ومناصرة الأقليات، وحماية حقوق الإنسان والمرأة والطفل.

أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فإن المنظمات غير الحكومية تساهم بتقديم الخدمات التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية ورعاية مهرجانات ثقافية وفنية مهمة في المجتمع، هذا علاوة على ما تقدمه من مساعدات عينية ومالية للمحتاجين من أفراد المجتمع، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والطفولة والأمومة وما تقدمه من خدمات في أوقات الحروب والكوارث الطبيعية لتخفيف معاناة المتضررين، بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي وما توظفه من المهنيين والمتخصصين من أبناء المجتمع؛ فعلى سبيل المثال يتكون قطاع المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة من أكثر من مليون ونصف المليون منظمة يتخطى دخلها الإجمالي السنوي 650 مليار دولار، ويعمل فيها موظف أو عامل واحد من بين كل 12 موظفاً أو عاملاً.[19]

أما على الصعيد الإقليمي والعالمي فقد باتت المنظمات غير الحكومية تمارس دوراً مؤثراً في إقرار الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فقد ساهم عملها في تبني بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة للأوزون في عام 1987 واتفاقية منع استخدام الألغام الأرضية في عام 1997، كما ظهرت في نهاية عقد التسعينيات مجموعة عمل المنظمات غير الحكومية في مجلس الأمن الدولي كمحاور مهم، وزاد تأثير حملات المنظمات غير الحكومية في طلب تطبيق سياسات اقتصادية عادلة من منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث رأينا تعاظم نفوذها وتأثيرها السياسي عندما أفشلت هذه المنظمات القمة العالمية لمنظمة التجارة العالمية في سياتل عام 1999، وغيرت مسار أعمال القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج عام 2002 وكيف حشدت في يوم واحد أكثر من 250 منظمة غير حكومية حول العالم للقيام بمسيرات جابت عواصم بلدانهم احتجاجاً ومناهضة للحرب الأمريكية على العراق عام 2003. ومن الأمثلة الحديثة على حيوية المنظمات غير الحكومية العالمية، المنتدى الاجتماعي العالمي الذي ينعقد سنوياً في قارات مختلفة منذ عام 2001. [20]

كما تساهم المنظمات غير الحكومية في مراقبة حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية ومراقبة سلامة ونزاهة الانتخابات في العديد من دول العالم وحماية البيئة، وأصبح كثير من تلك المنظمات ممثلة في العديد من هيئات ومنظمات الأمم المتحدة وتحضر جلساتها وتصدر تقارير دولية في مجال اهتمامات لها تأثيرها الدولي.

أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فتقدم المنظمات غير الحكومية خدمات إنسانية طبية ومعيشية وتعليمية لكثير من المتضررين من الحروب والكوارث الطبيعية، وينظر كثير من الدول المانحة والمؤسسات المالية ووكالات التنمية إلى المنظمات غير الحكومية كشركاء يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ المشروعات التنموية التي تقدمها تلك المؤسسات والدول نظراً لتوافر الإمكانات الفنية والإدارية لديها.

نشأة المنظمات غير الحكومية الخليجية

ترجع نشأة المنظمات الأهلية في دول الخليج العربية إلى عشرينيات القرن الماضي، حيث ظهرت هذه المنظمات من خلال النوادي الثقافية في البحرين عام 1919 والكويت عام 1922، التي أدخلتها النخب التجارية والارستقراطية التقليدية في هاتين الدولتين المتأثرة بتجربة النوادي الثقافية الأهلية في مصر والشام.[21]

وتصاعد الاهتمام بالمنظمات الأهلية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، حيث توالى إنشاء هذه المنظمات في المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة قطر، وسلطنة عمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ويبلغ عدد المنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قرابة 1200 منظمة في عام 2010، تنحصر مهامها في أعمال تطوعية، وثقافية وتربوية واجتماعية واقتصادية. وفيما يلي شرح لنشأة المنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون وتطورها:

أولاً: دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجع نشأة المنظمات غير الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مطلع سبعينيات القرن الماضي، وتحديداً في عام 1973 بإنشاء جمعية النهضة النسائية بإمارة دبي، والتي ارتبط نشاطها بالعمل الخدمي والتكافلي. وشهد عقدا الثمانينيات والتسعينيات إشهار العديد من جمعيات النفع العام حتى وصلت إلى 107 جمعيات في عام 2000، ثم 130 جمعية في عام 2007.[22]

وتتوزع الجمعيات ذات النفع العام في الدولة على مختلف الإمارات، وتتركز أغلبها في أبوظبي بنسبة 30٪، وفي دبي بنسبة 24٪، والشارقة بنسبة 17٪ ورأس الخيمة بنسبة 13٪، والفجيرة بنسبة 6٪، وعجمان وأم القيوين بنسبة 5٪ لكل منهما. ويمكن تفسير تركز الجمعيات غير الحكومية بإماراتي أبوظبي ودبي بالكثافة السكانية فيهما.[23]

ويضمن الدستور الإماراتي حق المواطنين في تشكيل الجمعيات، والذي يخضع لأحكام القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2008 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام. ويعتمد الوضع المالي للجمعيات ذات النفع العام على الإعانات التي تقدمها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، كما يعتمد على الاشتراكات والتبرعات والهبات التي تحصل عليها الجمعيات.

ثانياً: مملكة البحرين

كانت نشأة الجمعيات التطوعية في البحرين في بداياتها عام 1919 ذات طابع ثقافي، حيث ظهرت هذه الجمعيات من خلال النوادي الثقافية. وتعد جمعية الإصلاح التي تأسست في مدينة المحرق تحت اسم نادي الطلبة في عام 1941، ومن ثم نادي الإصلاح عام 1948 بعد أن تطورت الأهداف ومجالات العمل- تعد من أقدم الجمعيات الأهلية. ثم نشأت جمعية فتاة البحرين وجمعية رعاية الطفولة والأمومة في عامي1955 و1960 على التوالي، ثم جمعية أوال النسائية في عام 1970، وجمعية التربية الإسلامية عام 1978، والجمعية الإسلامية عام 1979.

وشهدت نهاية عقد التسعينيات تأسيس جمعية سيدات الأعمال التي مثلت السيدات البحرينيات العاملات في الحقل التجاري، أي نساء الطبقة التجارية الجديدة مع بعض الرموز التقليدية ذات التوجهات الليبرالية فيما يتعلق بوضع المرأة وحقوقها.

أما الجمعيات السياسية فبالرغم من أنها حديثة النشأة غير أنها اكتسبت حضوراً شعبياً كبيراً بعد التصديق على ميثاق العمل الوطني في عام 2002. [24]

وتنتظم علاقة المنظمات الأهلية البحرينية بالدولة في إطار القانون رقم (21) لسنة 1989 والذي جاء خلفاً لقانون التراخيص بشأن

الجمعيات والأندية لعام 1959، ويعطي هذا القانون إدارة النفع العام بوزارة الشؤون الاجتماعية صلاحيات واسعة تصل لدرجة الحل أو حضور اجتماعات مجالس الإدارة لهذه الجمعيات والاطلاع على محاضرها. وينظم هذا القانون نشاطها في مجال جمع التبرعات وتحديد مهامها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.[25]

وبلغ عدد المنظمات غير الحكومية في مملكة البحرين 205 جمعيات في عام 2010 بواقع 20 جمعية نسائية و53 جمعية اجتماعية و18 جمعية خيرية، و17 جمعية شبابية، و12 جمعية تعاونية و27 جمعية إسلامية و58 جمعية مهنية.[26] وبالإضافة إلى ذلك تستضيف مملكة البحرين العديد من المنظمات غير الحكومية الخليجية والعربية والأجنبية.

ثالثاً: المملكة العربية السعودية

بدأت تجربة المنظمات غير الحكومية فيها منذ عام 1900، لكن العمل المنظم لهذه المنظمات تم عقب توحيد البلاد على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، حيث تم إنشاء جمعية الإسعاف الخيري في مكة المكرمة والتي انحصرت خدماتها في تقديم الخدمات الإسعافية للحجاج في مكة المكرمة والمدينة المنورة ومدينة جدة، والتي أصبحت فيما بعد الهلال الأحمر السعودي عام 1963، وكذلك إنشاء جمعيات البر التي اضطلعت بوظيفة جمع الأموال من الأغنياء وتوزيعها على المحتاجين.[27]

ومع دخول المملكة العربية السعودية عصر التنمية في أواسط السبعينيات من القرن العشرين بعد الارتفاع الكبير في العوائد النفطية شهدت التنظيمات الخيرية البسيطة تطوراً ملحوظاً حيث أخذت تلك الجمعيات تمارس مهامها الخيرية بإمكانات أفضل حتى غطت خدماتها كافة أرجاء المملكة، وتخطتها إلى الخارج، بل اكتسبت صفة العالمية حينما امتدت خدماتها إلى قطاعات مختلفة في دول عربية وإسلامية وعالمية؛ كمؤسسة الملك فيصل الخيرية، ومؤسسة الأمير سلطان الخيرية، ومركز الأمير سلمان للمعاقين، ومؤسسة الحرمين الشريفين. ويتجاوز عدد الجمعيات غير الحكومية في المملكة الآن 524 جمعية.[28]

رابعاً: سلطنة عمان

ولدت المنظمات غير الحكومية العمانية بالمعنى الحديث وترعرعت في كنف الدولة التي أخذت على عاتقها قيادة عملية التنمية وتطوير مؤسسات المجتمع والدولة منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي. ومثلما دعمت الدولة القطاع الخاص وساندته، فإنها آزرت قيام الجمعيات الأهلية بالدعم والمساندة، بيد أن اضطلاع الدولة بالدور الرئيسي في رعاية المواطنين وتوفير سبل العيش لهم كان سبباً من أسباب تأخر ظهور المنظمات الأهلية في السلطنة، بل وفي الحد من إقبال الناس على الانضمام إليها، كما حدَّ من نضوج ثقافة العمل الأهلي هيمنة التنظيم التقليدي للعلاقات بين الناس، ولاسيما من خلال القبيلة، حيث كانت القبيلة في عمان بمثابة الركيزة الأساسية للبنية الاجتماعية.

وكان للمرأة قصب السبق في تأسيس الجمعيات الأهلية؛ إذ إن أول جمعية أهلية تأسست في عمان كانت هي جمعية المرأة العمانية بمسقط عام 1972. ومع صدور المرسوم السلطاني بشأن تنظيم الأندية والجمعيات في عام 1973، ازداد عدد الجمعيات الأهلية وتنوعت مجالات عملها، حتى بلغ عددها 50 جمعية في عام 2010، منها 38 جمعية نسائية، وأربع جمعيات تخصصية منتشرة في مناطق السلطنة لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وسبع جمعيات مهنية وجمعية خيرية واحدة.[29]

واستجابة لمتطلبات التطور الاجتماعي، فقد برزت الحاجة إلى تعديل قانون الأندية والجمعيات؛ ومن ثم صدر في عام 2000 المرسوم السلطاني رقم (14/ 2000) بتنظيم الجمعيات الأهلية. وقد حدد هذا المرسوم أهداف الجمعيات في رعاية الأيتام والطفولة والأمومة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، والخدمات النسائية، ورعاية المصالح المهنية للأطباء والمحاسبين والمهندسين، وأية مجالات أخرى أو أنشطة يرى الوزير المختص إضافتها بعد موافقة مجلس الوزراء.[30]

خامساً: دولة قطر

ترجع بدايات عمل المنظمات غير الحكومية في دولة قطر إلى إنشاء أول جمعية خيرية في عام 1973، ثم تلا ذلك إنشاء عدد من الجمعيات؛ كجمعية الهلال الأحمر القطري، والجمعية القطرية للفنون التشكيلية، وجمعية مكافحة السرطان، وجمعية مرضى السكري، وجمعيات الرعاية الاجتماعية كالجمعية

القطرية لرعاية المعاقين. وشهد عام 2007 تأسيس العديد من الجمعيات المهنية كجمعية الأطباء القطريين، وجمعية المحاسبين القانونيين، وجمعية المهندسين وجمعية المحامين، ومؤسسة الشيخ ثاني بن عبدالله آل ثاني للخدمات الإنسانية. وقد بلغ عدد المنظمات غير الحكومية القطرية 20 جمعية في عام 2010.[31]

وقد نص الدستور القطري الدائم على تكوين الجمعيات، حيث نصت المادة 45 منه على «أن حرية تكوين الجمعيات مكفولة، وفقاً للشروط والأوضاع الذي يبينها القانون». ويمكن القول بأن هذه المادة بمنزلة الركيزة الأساسية في البناء التشريعي الخاص بالمنظمات غير الحكومية في دولة قطر. ولم يكن هناك مناص من تشريعات وقوانين تنظم عمل الجمعيات ذات النفع العام وتحديد علاقاتها بالمجتمع، وجهة الإشراف على أنشطتها. وكان قد صدر في هذا الصدد القانون الخاص بالجمعيات الأهلية رقم (2) لسنة 1974 وتعديلاته بالقانون رقم (8) لسنة 1998. وبهدف مواكبة التطورات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع القطري والمتغيرات الدولية والإقليمية جاء صدور القانون رقم (12) لسنة 2004 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة والذي عرَّفت المادة (1) منه الجمعية بأنها «جماعة تضم عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين يشتركون معاً في القيام بنشاط إنساني أو اجتماعي أو ثقافي أو علمي أو مهني أو خيري ولا يكون من أغراضها ربح مادي أو الاشتغال بالأمور السياسية». كما أتاح قانون العمل رقم (14) لسنة 2004 إنشاء اللجان العمالية واللجان العامة

لعمال المهنة أو الصناعة والاتجاه للعمل، أي أن هذا القانون وفر البيئة التشريعية لإقامة الاتحادات العمالية.[32]

سادساً: دولة الكويت

عرفت دولة الكويت نشأة الجمعيات الأهلية التطوعية مع بدايات النصف الأول من القرن العشرين، وقد غلب على هذه المرحلة مشاركة النخبة السياسية الحاكمة ذاتها في تكويناتها، إلى جانب التجار والصيادين والملاحين، كما غلبت على أهدافها النواحي الثقافية والأدبية والتنموية. ومع استقلال الكويت وبصدور الدستور، أخذت هذه الهيئات الأهلية وضعها القانوني، وشخصيتها الاعتبارية في المجتمع، بعد أن نظم لها الدستور في بابه الثالث (الحقوق والواجبات العامة) الطريق إلى هذا الحق، حيث نص في مادته (43) على أن «حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية، مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع العامة التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة».

وتنفيذاً لهذا النص الدستوري واستكمالاً للأداة التشريعية الواجبة لكفالة هذا الحق، صدر القانون رقم (24) لسنة 1962 بشأن تكوين الأندية وجمعيات النفع العام، فقد نصت المادة الأولى من هذا القانون، على أن المقصود بالأندية وجمعيات النفع العام «الجمعيات والأندية المنظمة والمستمرة لمدة معينة أو غير معينة، وتتألف من أشخاص طبيعيين واعتباريين، بغرض

آخر غير الحصول على ربح مادي، وتستهدف القيام بنشاط اجتماعي، أو ثقافي أو ديني، أو رياضي». وقد خضع هذا القانون لتعديل بموجب القانون رقم (28) لسنة 1965، ثم التعديل بالقانون رقم (43) لسنة 1978، ليفك الارتباط بين النشاطين استجابة لتطور الحركة الرياضية.[33]

ويكفل الدستور الكويتي حرية المجتمع وإنشاء الجمعيات الأهلية على أن تحصل على ترخيص لمزاولة عملها وتسجيل في وزارة الشؤون الاجتماعية. وتشرف هذه الوزارة على كل المنظمات غير الحكومية ولها صلاحية إلغاء ترخيص أي منظمة لو ثبت أن نشاطاتها غير مقبولة اجتماعياً أو سياسياً أو أنها أساءت استخدام مواردها المالية. وحرم قانون الجمعيات الأهلية في الكويت ممارسة العمل السياسي.

ومن أقدم الجمعيات الأهلية في الكويت جمعية الإصلاح الاجتماعي التي أنشئت في عام 1963 وهي استمرار لجمعية الإرشاد الإسلامي التي أنشئت عام 1952، وجمعية الشيخ عبدالله النوري وجمعية إحياء التراث الإسلامي اللتين تأسستا عام 1981، وشهدت الفترة 1997-2007 تطوراً ملحوظاً في عدد جمعيات النفع العام، حيث ارتفعت من 55 جمعية في عام 1997 إلى 100 جمعية في عام 2007.[34] وتختلف هذه الجمعيات في أهدافها واختصاصاتها ومجالات عملها التي تتراوح بين مهنية وثقافية واجتماعية وأخرى تتعلق بمجالات الخدمة الإنسانية.

تصنيف المنظمات غير الحكومية الخليجية

يمكن تصنيف المنظمات غير الحكومية العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفقاً لأنشطتها وبرامجها:

أولاً: الجمعيات النسائية

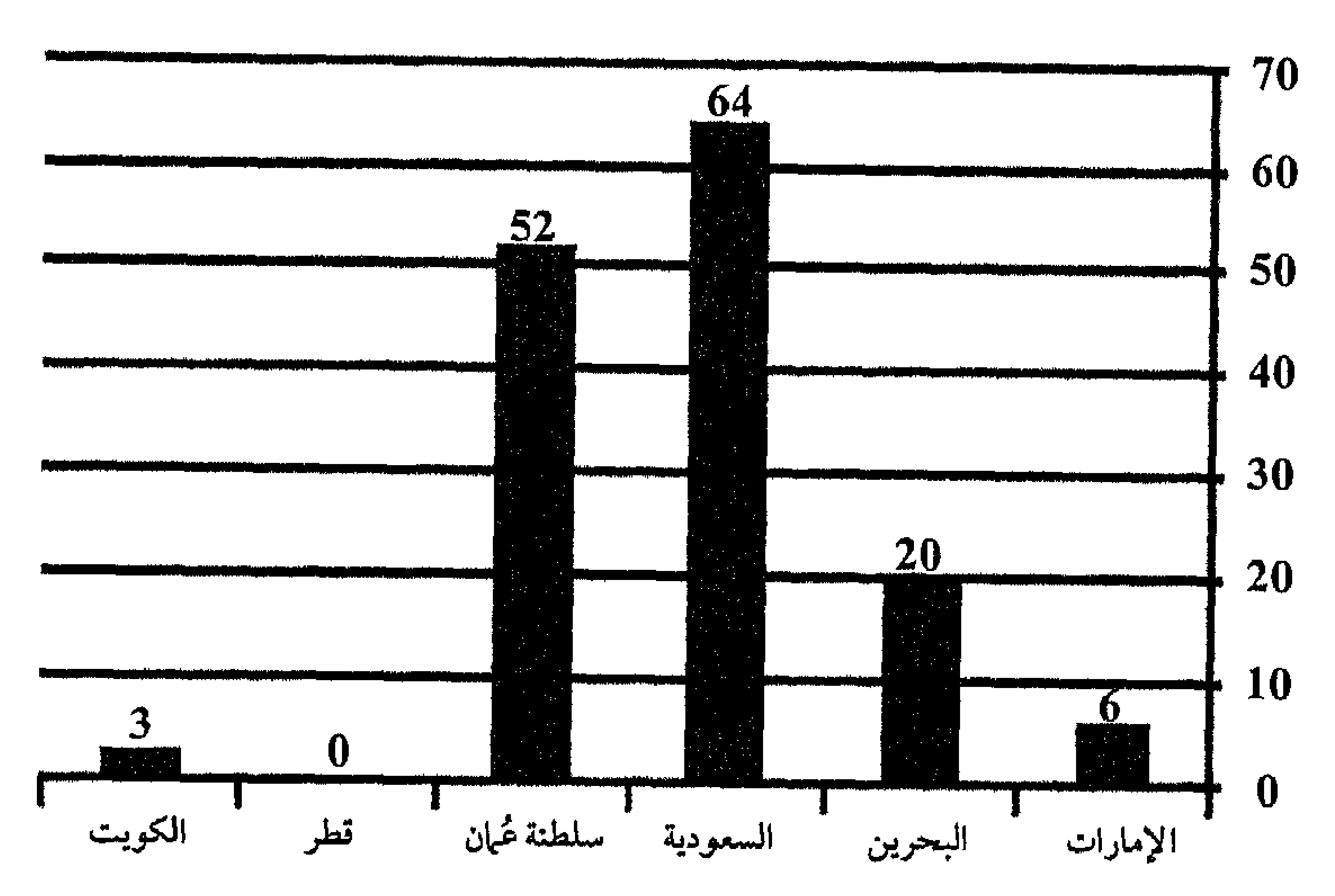
تهدف الجمعيات النسائية إلى رفع المستوى الثقافي والاجتماعي للمرأة والاهتمام بالطفولة، وغرس قيم العمل النسائي التطوعي والمحافظة على التراث المحلي، وتأهيل المرأة وتدريبها لتمكينها من المساهمة في تنمية المجتمع. وتستهدف تقديم كافة الخدمات والنشاطات الاجتماعية والخيرية، وإتاحة الفرصة للمرأة الخليجية للمشاركة في أداء أدوارها في الأسرة والمجتمع، والسعي لحل المشكلات التي تعانيها المرأة والأسرة.

وشهدت المنظمات غير الحكومية المعنية بالعمل النسائي في دول مجلس التعاون حضوراً مكثفاً خلال العقد الماضي، حيث تكاثر عددها في أغلب الدول، حتى وصل إلى 145 جمعية، ويتفاوت عددها من دولة لأخرى، بحسب الشكل (1).

وغني عن البيان أن العمل النسائي الخليجي لا يختلف في حقيقته عن النمط السائد في الوطن العربي من حيث نخبوية العمل النسائي وانحيازه المديني ورعاية نشاطه الاجتماعي والثقافي.

الشكل (1)

الجمعيات النسائية في دول مجلس التعاون حتى عام 2010



المصدر: أمل بنت سعيد الشنفري، المرأة الخليجية ومنظمات المجتمع المدني (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص31-34)؛ والمواقع الإلكترونية لوزارات التنمية الاجتماعية والشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

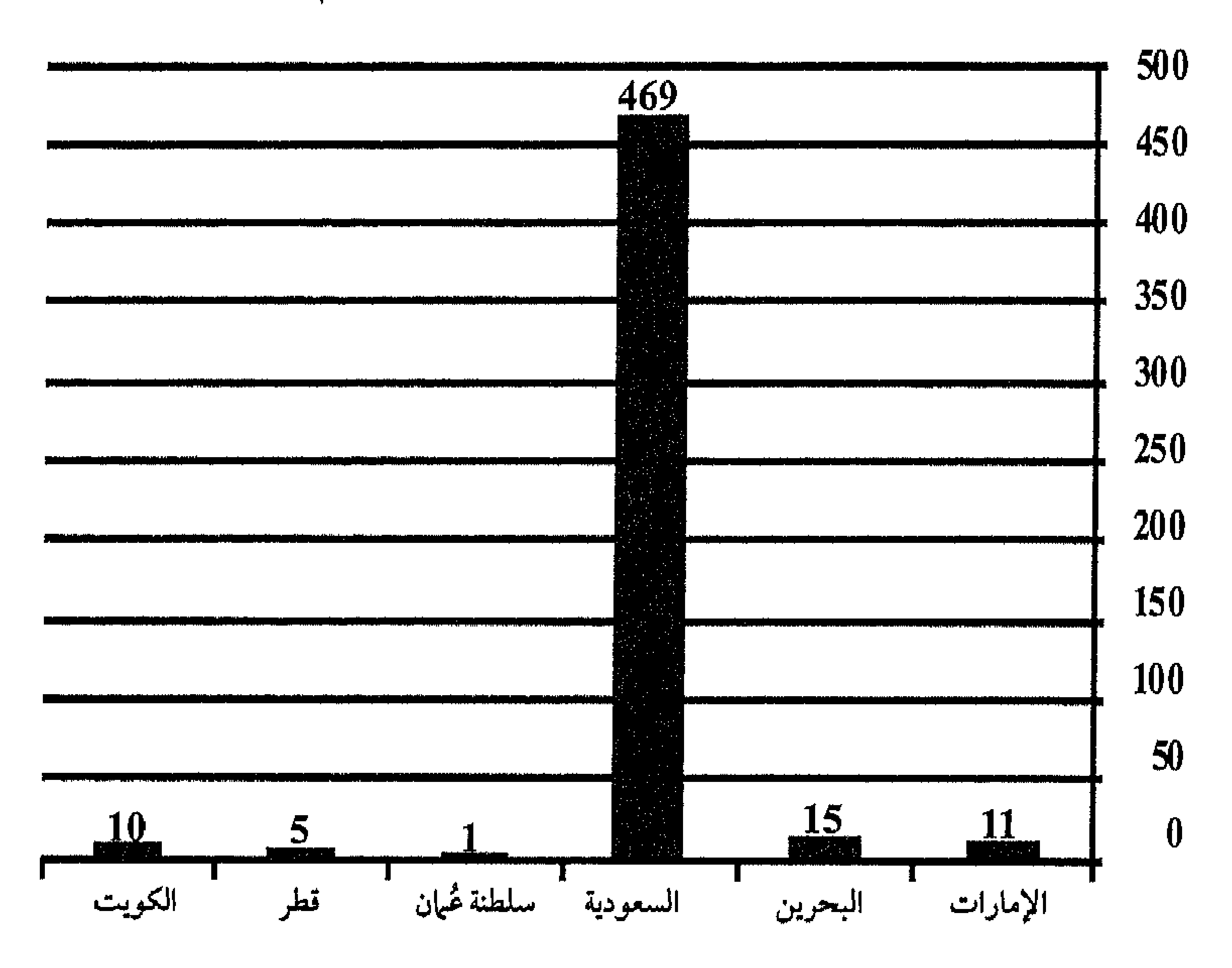
ثانياً: الجمعيات الخيرية

تعمل الجمعيات الخيرية على تشجيع أعمال البر والخير ومناصرة الحق والعدل في ظل المثل الإسلامية، وجمع الأمة على مبادئ الإسلام ودعوتها للأخذ به عقيدة ومنهجاً وسلوكاً. وتهدف الجمعيات الخيرية إلى تقديم المساعدات العينية والنقدية للأسر المحتاجة والفقيرة في داخل دول المجلس

وخارجه، وبناء وترميم المساجد، وتقديم خدمات الرعاية الطبية والصحية للمنـاطق والجماعـات والأسر المحتاجـة، ومـساعدة ذوي الاحتياجـات الخاصة وكبار السن. ويختلف حضور الجمعيات الخيرية من دولة خليجيـة لأخرى، وقد بلغ عدد هذه الجمعيات في دول مجلس التعـاون 511 جمعيـة، بحسب الشكل (2).

الشكل (2)

الجمعيات الخيرية في دول مجلس التعاون حتى عام 2010



المصدر: المواقع الإلكترونية لوزارات التنمية الاجتماعية والـشؤون الاجتماعيـة في دول مجلـس التعـاون لـدول الخليج العربية.

وجدير بالذكر أن تزايد أعداد الجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية وسيطرتها على ساحة العمل الأهلي فيها قد يرجع إلى عدم السماح بإنشاء جمعيات سياسية وبعض الجمعيات المهنية والحقوقية.

ثالثاً: الجمعيات المهنية

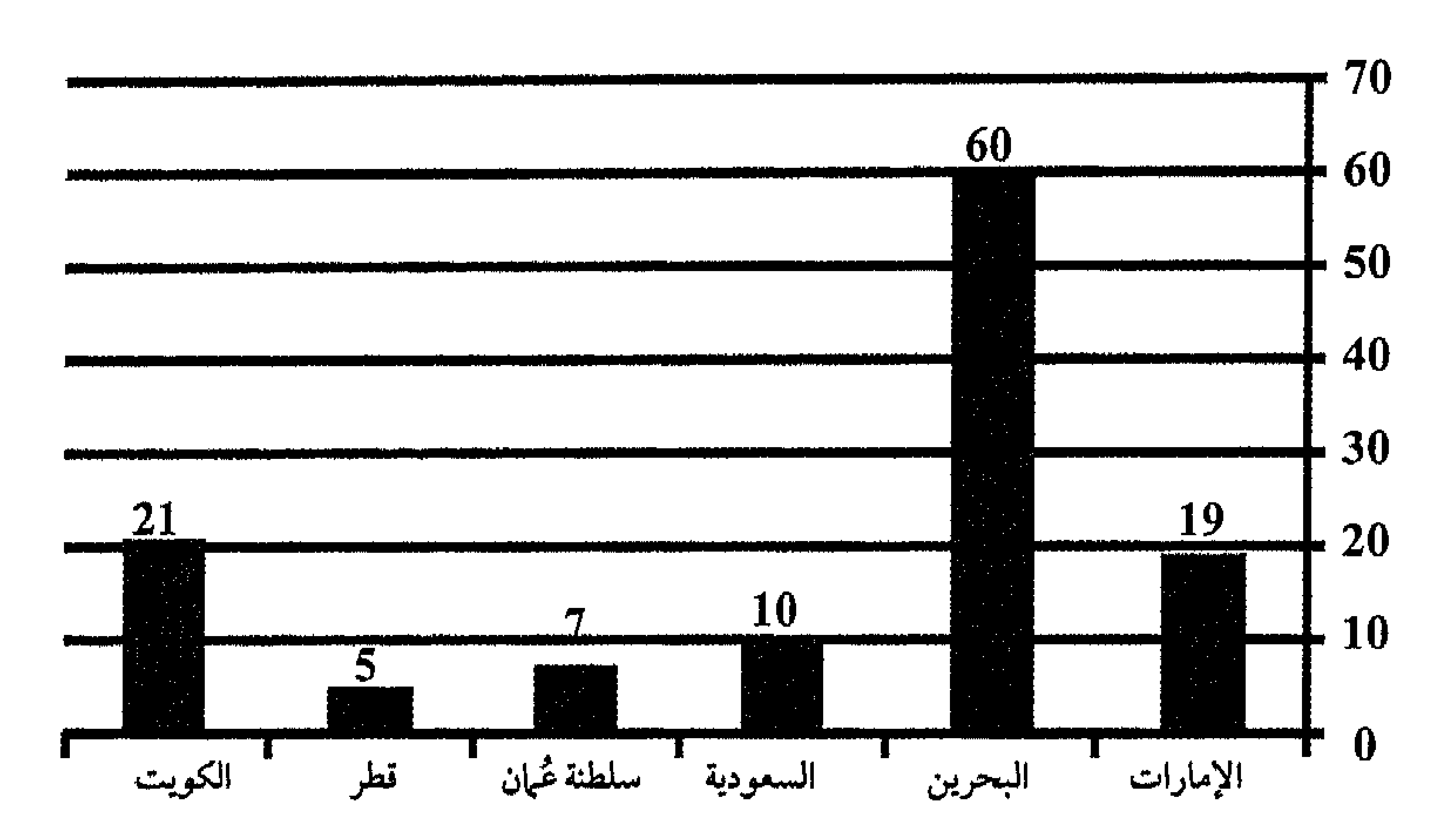
تهدف هذه الجمعيات إلى تطوير المستوى المهني للعاملين في المهنة الواحدة من النواحي العلمية والمهارية والاجتماعية، وتشجيعهم على القيام بالبحوث العلمية والدراسات الفنية والاجتماعية، كما تهدف إلى تعميق المعرفة لدى كل عضو في مجال تخصصه المهني، والدفاع عن الحقوق المشروعة لهؤلاء الأعضاء، وتنظيم ممارسة المهن، كلٌّ في مجال تخصصه، وتوثيق الصلة بين هذه الجمعيات والجمعيات المماثلة.

وتتنوع الجمعيات المهنية في دول مجلس التعاون؛ فمنها جمعيات الأطباء والمهندسين والمعلمين والمحامين والاجتماعيين والاقتصاديين والمحاسبين والإداريين والصيارفة والمقاولين وسيدات الأعمال...إلخ.

وتوجد الجمعيات المهنية في كافة دول مجلس التعاون ويبلغ عددها 122 جمعية وتتفاوت من دولة لأخرى، حسب الشكل (3).

الشكل (3)

الجمعيات المهنية في دول مجلس التعاون حتى عام 2010



المصدر: المواقع الإلكترونية لوزارات التنمية الاجتماعية والشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

رابعاً: الجمعيات الأهلية ذات الاهتمامات الخاصة

تأسس معظم هذه الجمعيات خلال العقود الثلاثة الماضية، وتتجه هذه الجمعيات إلى تقديم خدمات التوعية والرعاية لبعض الفئات من المجتمع التي لم تصل إليها الخدمات الحكومية لأسباب عديدة. ومن أهمها جمعيات الطفولة، وجمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة، وجمعيات حماية المستهلك، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات الشفافية، وجمعيات مرضى السكري، وجمعيات مكافحة السرطان، والجمعيات المهتمة بحماية البيئة، والجمعيات

المعنية بتنظيم وتنمية الأسرة، علاوة على الجمعيات التي تهتم بتنمية المهارات والهوايات، مثل جمعيات الطوابع واللاسلكي وغيرها من الجمعيات التي تركز على استغلال أوقات الفراغ بصورة إيجابية تخدم فئات الشباب وتبعدهم عن الأمراض الاجتماعية كتعاطي المخدرات.

خامساً: الجمعيات السياسية

وهي تجمعات قائمة في المجتمع الخليجي، وبالرغم من عدم شرعية حضورها في بعض دول مجلس التعاون، بيد أنها تمثل قوى وجماعات سياسية فاعلة في أغلب المجتمعات الخليجية، وقد بدأت دولة الكويت بالسماح بتشكيل المنابر السياسية. وبالرغم من أنه لا يشملها قانون جمعيات النفع العام لعام 1962، فإنها قد استمدت شرعيتها بمرور سنوات على تأسيسها، وهي تشكل التيارات السياسية المختلفة الفاعلة في المجتمع الكويتي.

أما في البحرين فتعد الجمعيات السياسية حديثة التكوين، وبدأت تكسب حضوراً جماهيرياً بعد التصديق على ميثاق العمل الوطني في شهر شباط/ فبراير 2002.

دور المنظمات غير الحكومية الخليجية في التنمية

تساهم المنظمات غير الحكومية العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التنمية من خلال تنفيذ جملة من البرامج والأنشطة التي

تستفيد منها الفئات الاجتماعية المختلفة، خصوصاً المحتاجة إلى أشكال الرعاية والخدمة الاجتماعية المختلفة من أصحاب الدخل المحدود والأطفال والنساء والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، سواء داخل دول مجلس التعاون أو في الدول النامية، ولاسيما الفقيرة منها.

ولوحظ ازدياد المساهمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في المجال التنموي، نتيجة لزيادة وتكاثر أعداد تلك المنظمات، وتنوع البرامج والأنشطة والمشروعات التي تنفذها، واتساع قاعدة الجمهور المستفيد من تلك الأنشطة والمشروعات. كما انعكست تلك المساهمات في حجم موازنات تلك المنظمات وإيراداتها ومصروفاتها السنوية.

وتتعدد مساهمات المنظمات غير الحكومية الخليجية بين المساهمات التنموية في ميادين التدريب والحرف التقليدية والحديثة ومحاربة الفقر، ومختلف برامج الرعاية الاجتماعية والبرامج التعليمية والصحية والثقافية والشبابية.

وتتنوع المشروعات الخيرية والتنموية المنفذة من قبل المنظمات غير الحكومية، وهي ذات طبيعة تقليدية في الغالب، ماعدا بعض المشروعات التي تُعد ذات طبيعة خاصة بالتنمية البشرية، كالبرامج والمشروعات التي تقدم الدعم المادي للطلاب المحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة، وهي تسهم في رعاية الطلاب وتحفيزهم على التحصيل الدراسي وتأمين الدعم المعيشي لهم ولأسرهم.

ومن المشروعات التنموية التي تقدمها الجمعيات والمؤسسات الخيرية بناء المساجد والمدارس والمراكز الصحية وتسييرها وتزويدها باحتياجاتها وحفر الآبار ودعم المشروعات التنموية داخل دول مجلس التعاون وخارجها.

وفيما يلي بيان بأهم البرامج والأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون في المجالات التنموية المختلفة:

أولاً: برنامج دعم الأسر المحتاجة

يهدف هذا البرنامج إلى التخفيف من شدة الفقر في أوساط الفئات الاجتماعية التي لا دخل لها والتي هي في وضعية لا تسمح لها بالإنتاج، ويتمثل هذا البرنامج بقيام المنظمات غير الحكومية بتقديم المساعدات النقدية للأرامل والمطلقات والمرضى والعجزة وكبار السن والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة.

ثانياً: البرامج التدريبية والتأهيلية

تقوم العديد من المنظمات غير الحكومية الخليجية بتنفيذ العديد من البرامج التدريبية والتأهيلية للفئات في سن العمل والإنتاج، والتي تشارك في النشاط الاقتصادي، ولا تمتلك القدرات التنافسية للمشاركة؛ وذلك بهدف تمكينها للدخول في سوق العمل من خلال برامج يتم تقديمها بصورة دورية

لتواكب المتغيرات في سوق العمل والإنتاج من جانب، والتكوين الثقافي للفئات المستهدفة من جانب آخر.

ومن المجالات التي أثبتت نجاحاً بهذا الخصوص التدريب في مجال الحاسوب والسكرتارية وأعمال الخياطة والتطريز والفنون وإحياء التراث وإعداد الأطعمة والضيافة والصناعات التقليدية.

ثالثاً: مشروعات الأسر المنتجة

اهتمت المنظمات غير الحكومية الخليجية بالأنشطة الإنتاجية والمشروعات التي تدر الدخل، بوصفها إحدى آليات العمل الاجتماعي التي تهدف إلى استثمار ودعم برامج التنمية البشرية بما يعود بالنفع وزيادة دخل الأسرة وتنمية الموارد الاقتصادية وحل مشكلة البطالة، ومن أهم هذه المشروعات مشروع الأسر المنتجة الذي يهدف إلى تشجيع فئات محدودي الدخل من الأسر لاقتحام المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لتحقيق كيانات صغيرة داخل المجتمع، وتسويق منتجاتهم من خلال المعارض والأسواق الخيرية.

رابعاً: البرامج والأنشطة التعليمية

تنفذ العديد من المنظمات غير الحكومية الخليجية العديد من البرامج والأنشطة المرتبطة بالتعليم، والتي تهدف إلى دعم الطلبة والمؤسسات

المؤسسات التعليمية، وتتمثل هذه الأنشطة في دفع الرسوم الدراسية وتقديم اللوازم المدرسية للطلبة المحتاجين، ودعم المكتبات.

خامساً: البرامج والأنشطة الصحية

تتنوع البرامج والأنشطة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الخليجية في المجال الصحي؛ فمنها برامج التوعية والتثقيف الصحي التي تهدف إلى المساهمة بتثقيف المجتمع في مجال التغذية والوقاية من الأمراض، وذلك بمحاربة بعض العادات الاستهلاكية السلبية وإبراز العادات الغذائية الصحية.

وتقوم العديد من المنظمات غير الحكومية كجمعيات الهلال الأحمر وجمعيات مكافحة السرطان والسكري بحملات واسعة للتوعية من مخاطر العديد من الأمراض من خلال إقامة المحاضرات والندوات والمعارض، بالإضافة إلى توزيع الكتيبات والنشرات الإعلامية في المدارس والمؤسسات الحكومية، وفي العديد من مراكز التسوق.

وكذلك تقوم المنظمات غير الحكومية خصوصاً جمعيات الهلال الأحمر، بتدريب الأفراد ليكونوا قادرين على تفادي الأضرار الناجمة عن الإصابات من خلال دورات الإسعاف الأولي ودورات الإنقاذ البحري ودورات الوقاية من أسلحة الدمار الشامل. كما تقوم جمعيات الهلال الأحمر أيضاً بتقديم الخدمات الصحية من خلال مراكزها الإسعافية المنتشرة في مناطق مختلفة من دول مجلس التعاون.

سادساً: البرامج والأنشطة الثقافية

تنفذ العديد من المنظمات غير الحكومية الخليجية من خلال اللجان والأقسام الثقافية فيها عدداً من البرامج والأنشطة الثقافية؛ كالمحاضرات والندوات والمهرجانات والمعارض والمسابقات الثقافية وغيرها من الأنشطة الهادفة إلى نشر الوعي والمعارف المختلفة، عن طريق إصدار الكتب والمجلات الدينية والدعوية والصحية والتعليمية والثقافية، وكذلك من خلال إصدار المجلات الثقافية.

الدور التنموي للجمعيات النسائية الخليجية

يناقش هذا الجزء من الدراسة نماذج من المنظمات غير الحكومية النسائية العاملة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي كان لها دور في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: جمعية النهضة النسائية في دبي

تأسست جمعية النهضة النسائية بدبي في عام 1973، وأُشهرت عام 1974، وقد دأبت منذ إنشائها على دفع عجلة التنمية المستدامة في المجتمع بتبني المشروعات الاستراتيجية، والفعاليات المتميزة لخدمة الأسرة. وتقوم الجمعية بتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة من خلال من المراكز التابعة لها، وتتمثل هذه البرامج والأنشطة بما يلي:

1. برنامج محو الأمية وتعليم الكبار

قامت الجمعية من خلال مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية التي افتتحت عام 1988 بتنفيذ العديد من الدورات بهدف القضاء على الأمية بين فئات عمرية مختلفة من الآنسات والسيدات، وكذلك لتحصين المرأة بالثقافة الإسلامية والمعارف الإنسانية، وقد شهدت هذه المراكز إقبالاً كبيراً، حيث تضاعف عدد الدارسات، وهذا يعطي مؤشراً على إقبالهن على التعليم.

ويقدم المركز الرئيسي للجمعية من خلال مركز التعليم النظامي العام خدماته التعليمية لحوالي 200 دارسة سنوياً في مختلف مراحل التعليم حتى شهادة الثانوية العامة.[35]

2. البرامج الدينية والثقافية

تقوم الجمعية ومن خلال مركز النهضة الديني الثقافي بتنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج الهادفة إلى تعزيز الموروث الإسلامي، وتعميق الصلة بالقرآن الكريم وذلك من خلال استضافة نخبة متميزة من الدعاة وعلماء الشريعة في تنفيذ العديد من الفعاليات التي تبني الشخصية المسلمة القادرة على مواجهة تحديات العصر، ومن أبرز منجزات المركز: تفعيل برنامج يوم الثلاثاء، وسلم النجاح الشهري، والبرنامج الرمضاني، علاوة على إشرافه على المسابقة المحلية لجائزة دبي للقرآن الكريم للإناث.[36]

3. البرامج والأنشطة الاجتماعية

تسعى الجمعية ومن خلال مركز النهضة الاجتماعي والصحي إلى تعميق الوعي الاجتماعي والصحي وإقامة المشروعات والملتقيات، مع الاهتمام بصندوق التكافل الاجتماعي من خلال الفعاليات الاجتماعية الدينية السنوية المتجددة كالمير الرمضاني، وتوزيع الزكاة، وتوعية الحجاج، وكذلك تقوم الجمعية بإقامة العديد من المعارض التي تستهدف البيئة وتعزيز الموروث الاجتماعي، وتقدم الجمعية أنشطتها وبرامجها لكل فئات المجتمع من أصحاء ومعاقين، أفراداً وأسراً، طلاباً وطالبات، أيتاماً ومحتاجين.[37]

4. برامج الاستشارات والتدريب

استهلت الجمعية القيام بأنشطة الاستشارات والتدريب في نيسان/ إبريل 2004، بعد إنشائها مركز النهضة للاستشارات والتدريب الذي يسعى إلى خدمة المجتمع وتقوية كيان الأسرة، حيث يقدم الاستشارات الزوجية والنفسية والتربوية والقانونية والشرعية، كما ينفذ دورات تدريبية في مجالات المصارف، واللغة الانجليزية، وقدم المركز العديد من البرامج والأنشطة من أهمها ما يلي:

- برنامج المرشدين والمصلحين: نظم المركز هذا البرنامج بالتعاون مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة.

- الحملة الوطنية المتنامية لمشروع الزواج النجاح، الذي يهدف إلى إعداد أسرة متماسكة ومستقرة وتنعم بحياة سعيدة وهانئة.[38]

- برنامج "اعرفي حقوقك"، وهي مبادرة مهمة أطلقتها الجمعية لتعميم الفائدة والإلمام بكافة مواد وفصول قانون إدارة الموارد البشرية حتى تكون الصورة واضحة أمام العاملات في الحقل المهني؛ لأن بعض العاملات قد يجهلن هذا القانون والذي يعد خريطة طريق للتشريعات والنظم بالتعامل مع العمل والمهن المختلفة والحقوق والواجبات.[39]

- برنامج "بناء اللغة المنطوقة للأطفال الصم" الناتجة عن نقص السمع أو فقدانه من التشخيص إلى بناء اللغة، ويسعى هذا البرنامج إلى تقييم عملية النطق والسمع لدى الأطفال وتقويمها، وتطوير الخدمات المقدمة للطفل الأصم، وتنمية الموارد البشرية وتدريب القيادات المواطنة في هذا المجال.[40]

5. النادي الصيفي

يهدف هذا النادي إلى تعزيز الوازع الديني وتعميق السلوكات الإسلامية، ويعمل على تنمية مدارك الأطفال معرفياً وقيمياً ورياضياً وتدريبهم على الاستثمار الأمثل للوقت من خلال برامجه المتنوعة والمحفزة أثناء العطلة الصيفية، ويوفر النادي للأطفال فرصاً لحفظ القرآن الكريم، والدورات وورش العمل الفنية، علاوة على البرامج والمحاضرات والمسابقات والرحلات.[41]

6. برامج العناية بالفتيات

تقوم الجمعية ومن خلال مركز حور للفتيات الذي تأسس عام 2006 بتقديم جملة من البرامج والأنشطة التي تعنى بالفتاة المراهقة وتنميتها من كافة النواحي الروحية والجسدية والنفسية، بهدف بناء شخصية الفتاة بصورة إيجابية ودفعها للمساهمة في عملية التنمية ولتكون عنصراً فاعلاً في أسرتها ومجتمعها ووطنها.[42]

7. البرامج والأنشطة الفنية

تقوم الجمعية ومن خلال مركز النهضة للفنون بتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة الهادفة إلى الارتقاء بالذوق لدى النساء والفتيات، وتنمية الحس الجمالي للبيئة لديهن وذلك عن طريق إقامة المعارض والدورات.[43]

8. البرامج والأنشطة الصحية

تقوم الجمعية من خلال مركز النهضة الاجتماعي الصحي بتنفيذ العديد من البرامج الهادفة إلى الارتقاء بالوعي الصحي لدى أفراد المجتمع، وذلك بالتعاون والشراكة مع العديد من الأجهزة الحكومية. ومن البرامج الحديثة التي نفذتها الجمعية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم برنامج "صحتك في غذائك ونشاطك" في الفترة من كانون الثاني/ يناير - 27 نيسان/ إبريل 2011. ويُعد هذا البرنامج خطوة مكملة للجهود المحلية في إيلاء قضايا الثقافة الغذائية جل الاهتمام، خاصة في القطاعات النسائية والأسرية والطلابية.[44]

ثانياً: جمعية النهضة النسائية السعودية الخيرية

تأسست هذه الجمعية في عام 1962 كتنظيم أهلي نسائي، من قبل مجموعة من النساء السعوديات الراغبات في خدمة المجتمع بطريقة منظمة وهادفة. وتهدف إلى رفع مستوى المرأة السعودية دينياً واجتماعياً وثقافياً، وتنظيم الدراسات الثقافية على مختلف المستويات، ونشر الوعي الديني في محيط المرأة السعودية وتنظيم نشاطها الخيري والأدبي، كما تهدف إلى إنشاء مراكز للخدمة الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتعاون. وقد ساهمت الجمعية منذ تأسيسها مساهمة كبيرة في تحقيق الأهداف التنموية الشاملة وكان لها دور ريادي في الكثير من المشروعات والبرامج والأنشطة التي نفذتها. وفيما يأتي توضيح لأبرز البرامج والأنشطة والمشروعات التي تقوم بها هذه الجمعية من خلال المراكز التابعة لها:

1. البرامج التأهيلية لسوق العمل

قامت الجمعية ومن خلال مركز النهضة للتدريب والتوظيف بتنفيذ العديد من البرامج التدريبية الموجهة للفتاة السعودية لتطوير مهاراتها في عدد من المجالات المطلوبة في سوق العمل لتسهيل حصولها على الوظيفة بعد انتهاء مرحلة التأهيل؛ ومن البرامج التدريبية التي تم تنفيذها كمنح مجانية من الجمعية: مهارات الحاسب الآلي، واللغة الإنجليزية، وبرامج

التسويق، وإعداد المدربات، والاستقبال والسكرتارية، وإعداد مديرات المكاتب، وخدمات تقديم الطعام والضيافة، والتدريب على المهارات الحرفية والفنية.[45]

2. برامج تطوير المهارات الإدارية

نفذت الجمعية هذه البرامج من أجل تلبية بعض احتياجات القطاعين العام والخاص في تنفيذ البرامج التدريبية في المجالات الإدارية والمصرفية والمالية والدورات المتخصصة في تطوير الذات؛ وذلك لتطوير مهارات المرأة العاملة والمساهمة مع القطاع الخاص في تقديم التدريب للمنتسبات إليه.

3. برامج تأسيس المشروعات الصغيرة

تعمل الجمعية منذ تأسيسها على رفع مستوى الأسر اقتصادياً من خلال تقديم القروض، والتوجيه لبدء مشروعات تجارية صغيرة؛ بهدف الاعتماد على النفس، ومواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي. ومع تزايد دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الوطني اهتمت الجمعية ومن خلال مركز النهضة للتدريب والتوظيف بتقديم برامج تدريبية لتأهيل رائدات الأعمال، وبما يمكّن المتدربة من الاعتماد على نفسها في الحصول على الدخل من خلال العمل في المنزل أو إنشاء مشروع تجاري صغير. ويتم التركيز في هذه البرامج على إكساب المشتركة المهارات الإدارية المطلوبة لسيدة الأعمال وتوعيتها بالنواحي القانونية لإصدار التراخيص والسجلات

التجارية، علاوة على مهارات إعداد خطط العمل، من حيث دراسة الجدوى الفنية والمالية والتسويقية للمشروع.[46]

4. برامج المهارات الحرفية والمهنية

تقدم هذه البرامج من خلال مركز الفنون الذي تأسس عام 1986 والذي يعنى بتنفيذ البرامج التدريبية في مجال الفنون التشكيلية، وتقديم المحاضرات في تاريخ الفن الإسلامي والأساليب الفنية. ويتم تقديم الدورات الحرفية والمهنية مجاناً لبنات الأسر المحتاجة إلى تعزيز مفهوم أهمية العمل اليدوي وابتكار أساليب مختلفة لكسب الدخل، وإقامة المشروعات الصغيرة الإنتاجية والتي لا تحتاج إلا إلى بعض الخامات الأولية ومبادئ إدارة المشروعات، علاوة على المهارات الحرفية والمهنية.[47]

5. برامج التوعية الصحية

تقدم الجمعية من خلال مركز النهضة للتوعية الصحية الذي أنشئ عام 1997 العديد من البرامج التوعوية التي تستهدف شرائح مجتمعية مختلفة، ومن تلك البرامج برنامج التوعية الصحية المكثف، الذي يستهدف الأسر التي ترعاها الجمعية.

وتعتمد استراتيجية البرنامج على الزيارات الميدانية الأولية التي عن طريقها يتم تنفيذ خطوات برنامج التوعية الصحية المكثف عملياً لتحقيق أهداف البرنامج التوعوية، وكذلك يقدم المركز برنامج التوعية الصحية في

مراكز الرعاية الصحية الأولية ويستهدف المراجعات في المراكز الصحية. ويتم نشر الوعي الصحي بين الشرائح المجتمعية عن طريق تنفيذ برامج التوعية، وحملات التوعية، والمشاركة في المناسبات الصحية العالمية، وإعداد نشرات التوعية.[48]

6. برامج تقديم المساعدات

تقدم الجمعية ومن خلال مركز النهضة للخدمات الاجتماعية التابع للجمعية جملة من برامج المساعدات تتمثل في برنامج المساعدات المادية؛ الذي يشمل شراء المنازل، وتأثيثها وترميمها، وإيجارها، ورواتب شهرية، وتسديد ديون، ومساعدات مقطوعة، ومساعدات تأهيل، ومنحاً دراسية. وكذلك برنامج المساعدات العينية، التي تتمثل في صرف كوبونات شرائية للمواد الغذائية الرئيسية كل ثلاثة أشهر، وبرنامج مساعدات التأهيل، حيث يقوم المركز بتقديم مساعدات التأهيل التي من ضمنها تحويل القادرين والقادرات على العمل من أبناء الأسر الذين ترعاهم الجمعية إلى مركز النهضة للتدريب والتوظيف، أو تقديم مساعدات مالية كرؤوس أموال صغيرة للبدء بمشروعات صغيرة.[49]

7. برامج التوجيه والإرشاد

تقدم الجمعية للأسر التي ترعاها التوجيه والإرشاد الذي يتمثل في تبصير الأسر بكيفية التغلب على المشكلات؛ ومنها عدم القدرة على ترشيد

الإنفاق، والتأخر الدراسي، وضعف الروابط الأسرية وغيرها، التي تعوق أداء أدوارها الاجتماعية. كما تقيم عدة ندوات ومحاضرات توعية تعالج أهم المشاكل التي يعانيها أفراد الأسر؛ مثل مكافحة المخدرات، ومقاومة الأمراض، والتسول، والصحة العامة.

8. خدمات التوظيف

يتم تقديم خدمات التوظيف من خلال مركز النهضة للتدريب والتوظيف منذ عام 2003 لمختلف التخصصات والمؤهلات العلمية، حيث يعمل المركز على إيجاد الفرص الوظيفية للسيدات في القطاع الخاص. وقد وقّع المركز اتفاقيات تعاون مع عدد من المصانع لتوظيف المرأة، حيث بلغ عدد العاملات في المصانع 934 عاملة. ولكي تتكامل آلية العمل في مجال التوظيف تم تصميم موقع "توظيفكم" على الإنترنت، الذي يتم من خلاله تقديم خدمات التوظيف للشركات وطالبات العمل من السيدات من خلال استقبال طلبات التوظيف وتصنيفها وفق المؤهلات العلمية والخبرات العملية، وتمكين صاحب العمل من التسجيل والبحث في قاعدة بيانات المركز لاختيار الموظفة المناسبة للوظيفة المطلوبة بعد التنسيق مع المركز لإجراء اختبارات التقييم والمقابلات الشخصية.[50]

9. إسكان النهضة الخيري

أنشئ إسكان النهضة الخيري عام 1993 في حي غبيراء في الرياض لإيواء بعض الأسر في سكن يقيمون فيه، وذلك لتعرضهم لظروف اقتصادية أو اجتماعية أو صحية أو قانونية أو طارئة.[51]

وخلاصة القول أن الجمعية قدمت خلال العقود المنصرمة خدمات وبرامج للمجتمع السعودي، وساندت جهود الدولة في المجالات التنموية المختلفة. ومن هذه الجهود الإسهام في وشراء منازل وترميمها وتأجيرها وتأثيثها، وتسديد ديون، ودفع رواتب أسر، ومساعدات مقطوعة، ومشروعات تأهيل، ومساعدات مستشفيات، وأجهزة طبية، ورواتب أرامل.

ثالثاً: جمعية نهضة فتاة البحرين

تم تأسيس جمعية نهضة فتاة البحرين، التي تُعد أول جمعية نسائية في دول الخليج العربية، في عام 1955 من أجل حشد كافة الجهود المبعثرة والمحدودة ضمن إطار نسائي موحد، يسخّر كافة الإمكانيات بهدف تعزيز مكانة المرأة في المجتمع. وقد ركزت في بداياتها الأولى على العمل الخيري ومكافحة الأمية. وعملت مع الجمعيات النسائية الأخرى لتثبيت ركائز العمل النسوي عن طريق تبني حقوق وقضايا المرأة والدفاع عنها، للارتقاء بمستواها الثقافي والاجتماعي، والمساهمة في محو أمية المرأة، والقيام بحملات التوعية، وتبني قضاياها المطلبية، والعمل على إيجاد قانون للأحوال الشخصية لحماية المرأة والأسرة معاً، ومحاولة كسر الحصار عنها وعن طاقاتها، وبالتالي مشاركتها الإيجابية في عملية التنمية وبناء المجتمع.[52]

وتقوم الجمعية بجملة من الأنشطة والبرامج يمكن إيجاز أهمها في الآتي:

1. مشروع مطرزات تراثية "نسائج"

تأسس هذا المشروع في عام 2002 بالتعاون مع مركز الحرف. والمشروع هو عبارة عن منتجات مطرزة بأحجام مختلفة محيكة باليد وتتناول: يوميات المرأة البحرينية من خلال جميع المهن والأعمال التي مارستها سابقاً وتمارسها حالياً، سواء منها داخل البيت أو خارجه؛ ويوميات الرجل البحريني من خلال المهن التي يمارسها ولايزال يمارسها على اختلافها؛ والأزياء البحرينية القديمة المستخدمة في جميع المناسبات، والخاصة بالنساء والرجال والأطفال؛ والألعاب الشعبية التي عرفها المجتمع البحريني.

ويهدف المشروع الذي تعمل به حالياً 24 عاملة مع مشرفة في ورشة المشروع بمركز الحرف إلى تحقيق الآتي: إحياء حرفة تطريز قديمة كانت تمارسها النساء في قرى ومدن البحرين؛ ودعم وتوسيع مشاركة المرأة في المشروعات الحرفية والتنموية التي توفر لها دخلاً مالياً ثابتاً؛ وتنفيذ منتجات هذه الحرفة بما يواكب إبراز عادات وتقاليد المجتمع البحريني ماضياً وحاضراً؛ ورفع قيمة العمل اليدوي وتغيير نظرة المجتمع البحريني له؛ ومسايرة الجمعية للتوجه المحلي والدولي السائد من اهتمام المنظمات الأهلية بالمشروعات الإنتاجية التي توسع خدماتها المقدمة لفئات المجتمع؛ والمساهمة مع العديد من مؤسسات المجتمع المدني في تبني مشروعات تنموية جديدة ترفع اسم البحرين وأبنائها محلياً وخارجياً؛ ومشاركة الجمعية في الدعوات التي تطلقها المنظمات الإقليمية والدولية في فتح مجالات عمل جديدة ومتنوعة للمرأة.[53]

2. الدراسات الميدانية

قامت الجمعية بالعديد من الدراسات الميدانية التي شملت قضايا ومشكلات اجتماعية مختلفة؛ منها: أوضاع المرأة البحرينية 1981، والأمية في البحرين 1983، ومشكلة الطلاق في البحرين 1985، ودور الحضانة ورياض الأطفال في البحرين 1990.[54]

3. مشروع مركز النهضة الأسري

عملت الجمعية على توفير خدمات مميزة للمرأة والأسرة بمنطقة مدينة حمد، ومن ذلك انبثقت فكرة إنشاء مركز النهضة الأسري في هذه المنطقة لتقديم خدمات للأسرة بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة. ويهدف المركز لتحقيق الآتي: السعي لتعزيز قيم ومفاهيم إيجابية لدور المرأة والأسرة في المجتمع. وتوجيه وإرشاد أفراد الأسرة إلى الأساليب المثلى في التعامل مع ما يواجههم من صعوبات ومشكلات اجتماعية. ووقاية أفراد الأسرة من المشكلات الاجتماعية والنفسية والقانونية. وزيادة الوعي القانوني لأفراد الأسرة حول حقوقهم وواجباتهم الشخصية والأسرية. وزيادة الوعي لأهمية التخطيط الأسري لأفراد المجتمع. وتطوير المعرفة العلمية في مجال المشكلات الاجتماعية والنفسية من حيث مدى انتشارها وطرق مواجهتها والوقائية منها.[55]

4. الاستشارات الأسرية

أسست الجمعية مكتباً للاستشارات والعلاقات الأسرية في عام 1998، وذلك لتقديم الخدمات المجانية في مجال الإرشاد الاجتماعي والنفسي

والقانوني للأفـراد والأسر التـي تطلـب المـساعدة، بهـدف المـساهمة في حـل المـشكلات الزوجيـة المتعلقـة بتربيـة الأبنـاء أو تفكـك الأسرة ومـسببات انحرافها أو الآثار الناجمة عن الطلاق وأنواع الإدمان المختلفة داخل الأسرة. وتمثلت أهداف المكتب في تحقيق الآتي: السعي لتعزيز قـيم ومفـاهيم إيجابيـة لدور المرأة والأسرة في المجتمع. وتوجيه وإرشاد أفراد الأسرة إلى الأسـاليب المثلى في التعامل مع ما يواجههم من صعوبات ومشكلات اجتماعية. ووقايـة أفراد الأسرة من المشكلات الاجتماعية والنفسية والقانونيـة. وزيـادة الـوعي القانوني لأفـراد الأسرة حـول حقـوقهم وواجبـاتهم الشخـصية والأسريـة. وزيادة الوعي بأهميـة التخطـيط الأسري لأفـراد المجتمـع. وتطـوير المعرفـة العلمية في مجال المشكلات الاجتماعية والنفسية من حيـث انتـشارها وطـرق مواجهتها والوقاية منها.

وفي مجـــال التوعيـة والتثقيــف تـم تنفيـــذ عـدد مـن المحـاضرات الخاصة بالقضـايا الأسرية والاجتمـاعية والحقوقية في عدد مـن المـدارس والمراكز الاجتماعية.[56]

ويعمل تحت مظلة جمعية نهضة فتاة البحـرين مركـز عائـشة يتـيم للنـساء المعنّفـات، الـذي افتـتح عـام 2007، والـذي يُعـد الأول مـن نوعـه في مملكـة البحرين، من حيث تقديم الإرشاد والدعم النفسي والقانوني لـلأسر المتـضررة من العنف والمشكلات الأسرية المختلفة. ويهدف إلى تعزيز قيم ومفاهيم إيجابية لدور المرأة والأسرة في المجتمع وتوجيه أفراد الأسرة وإرشادهم إلى الأسـاليب

المثلى في التعامل مع ما يواجههم من صعوبات ومشكلات اجتماعية. كما يستهدف المركز العمل على وقاية أفراد الأسرة من المشكلات الاجتماعية والنفسية والقانونية وزيادة الوعي القانوني لحقوقهم وواجباتهم الشخصية والأسرية وأهمية التخطيط الأسري وتطوير المعرفة العلمية في مجال المشكلات الاجتماعية والنفسية من حيث مدى انتشارها وطرق مواجهتها والوقاية منها، وتنظيم البرامج التدريبية للفئة المستفيدة من خدمات المركز ولطلبة الجامعات والقيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بمجالات الإرشاد الأسري والنفسي.[57]

رابعاً: جمعية المرأة العمانية

تأسست جمعية المرأة العمانية في عام 1970 في مسقط، وأُشهرت رسمياً عام 1972، حيث جاءت فكرة إنشائها من قبل مجموعة من النساء دارت بينهن فكرة مقتضاها أن يكون لها دور في خطة التنمية، وقد سعى أول عمل أقيم في الجمعية إلى محو الأمية، حيث كانت نسبة التعليم في سلطنة عمان آنذاك بين النساء ضعيفة. ويأتي إنشاء جمعية المرأة العمانية كمثال واضح لأهمية الجهود التطوعية التي تقدمها المرأة في سبيل خدمة المجتمع العماني، حيث حملت على عاتقها تنمية مهارات وقدرات عضواتها للقيام بمختلف المهام التطوعية لجميع أفراد أسرة المجتمع العماني اجتماعياً وثقافياً وتوعوياً من منطلق الرغبة الخالصة والأكيدة نحو تقديم خدماتها الجليلة للأسرة والمجتمع في شتى المجالات، وفق إمكانياتها المتاحة وقدرتها الذاتية. وتهدف الجمعية إلى تحقيق الآتي: رفع مستوى كفاءة العضوات في المجالات

الاجتماعية والثقافية. ونشر الوعي الثقافي والاجتماعي في المجتمع وتقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية وسبل الحياة الصحيحة. وتعليم المرأة بعض الصناعات ومساعداتها على زيادة دخل الأسرة اقتصادياً واجتماعياً. والقيام بمشروعات خيرية يخصص ريعها للبرامج التي تديرها الجمعية. والعمل على تنمية التقاليد والمثل العليا بالمجتمع العماني المستمدة من الدين الإسلامي الحنيف. والعمل على رفع المستوى الثقافي والصحي للأسرة بما يحقق السعادة الأسرية المنشودة، وذلك عن طريق برامج التوعية والندوات والمحاضرات.[58] هذا وقد أنشئت 38 جمعية نسائية تحت مسمى جمعية المرأة العمانية لغاية عام 2010 غطت أغلب مناطق السلطنة.

ويمكن الإشارة إلى أهم برامج وأنشطة جمعية المرأة العمانية بالآتي:

1. في مجال التدريب

أقامت الجمعية دورات في مجالات الخياطة والتفصيل والمشغولات اليدوية والفنية، والطهي والنقش بالحناء، علاوة على القيام بتنظيم دورات في الحاسب الآلي وتعليم اللغة الإنجليزية وتحفيظ القرآن الكريم للنساء والأطفال، والتخطيط الاستراتيجي، وأساليب الإدارة والتسويق والتنمية الذاتية.

2. الندوات والمحاضرات

تعقد الجمعية وبصفة مستمرة الندوات والمحاضرات لتوعية المجتمع العماني في القضايا الثقافية والاجتماعية والصحية، كما لعبت الجمعية دوراً مهماً

في توعية المرأة العمانية بضرورة المشاركة السياسية، وهو ما أكدته مشاركتها الفعالة في الانتخابات التي أجريت في تشرين الأول/ أكتوبر 2003، والتي بينت أن هناك مئة ألف امرأة عمانية استخرجن بطاقات انتخابية وهي تصل إلى 35٪ من إجمالي الناخبين.[59]

3. دعم الأسرة المحدودة الدخل

تقوم الجمعية بدعم الأسر المحتاجة من خلال تقديم المساعدات العينية والنقدية، وتقديم خدمات اجتماعية للتخفيف عنها وتعليم الفتيات وتقديم الصناعات الحرفية اليدوية البسيطة التي تساعدهن في التغلب على ظروف المعيشة، بإقامة المعارض لعرض منتجاتهن لتسويقها.

خامساً: الفرع النسائي لمؤسسة الشيخ عيد بن محمد آل ثاني الخيرية

تم إنشاء مركز الفرع النسائي في عام 1997 ليكون الجهاز المكمل لدور المؤسسة العام، ويسعى الفرع النسائي إلى صقل أفكار المرأة، وتوعيتها بالمفاهيم الإسلامية، وتفعيل دورها في المجتمع، وتحصين الفتيات المسلمات علمياً ودعوياً وتربوياً، وذلك من خلال الأقسام التالية:

1. قسم تحفيظ القرآن الكريم

يهدف القسم إلى تعليم المرأة القرآن تلاوةً وحفظاً وتجويداً من خلال إقامة العديد من الفعاليات والدورات المهمة؛ ومنها دورة التدريب

الاحترافي، ودورة تأهيلية مكثفة للمدرسات الجدد، ودورة التفسير بعنوان (تأملات). ودورة التحفيظ، ودورة مقاصد الشريعة، ودورة المبتدئات لحفظ جزء عمَّ، ودورة القاعدة النوارنية للفتيات، وحلقة لتعليم الأمهات القراءة والكتابة، ودورة الداعية المتميزة لطالبات المراحل الإعدادية والثانوية والجامعية، ودورة فن إدارة حلقات التحفيظ بمركز القرآن، ومسابقة الشيخ عيد الرمضانية للحافظات، والخيمة النسائية بمهرجان نسائم الخير.

2. القسم الثقافي

يعنى القسم بإقامة اللقاءات الأسبوعية من محاضرات وندوات ودروس ومسابقات. وتتمثل أهم نشاطات القسم لعام 2009 بالآتي: تنظيم دورات الملتقى الربيعي الذي أقيم بالتعاون مع مركز الفرسان للتدريب والاستشارات، والذي تضمن الدورات التالية: إعداد السيرة الذاتية، ومهارة التواصل، ومهارات التفكير الإبداعي، وفن إدارة الوقت، والمبادئ العامة للتقديم والعرض، وانطلاقة قافلة مشروع الحياة الطيبة التي شملت زيارات لعدة مدارس، والإعداد والتجهيز للمسابقة الإنشادية الثالثة للمدارس الإعدادية والثانوية.

3. القسم الاجتماعي

يقوم القسم باستقبال طلبات المساعدات للأسر المتعففة والمطلقات والأرامل، كما يعنى بإقامة الأسواق والأطباق الخيرية؛ وذلك من خلال:

تسليم تموين شهري للأسر المتعففة، وتسليم الزكوات للأسر المحتاجة، والقيام بعدد من الزيارات الميدانية لعدد من الأسر المحتاجة، وعمل بحث ودراسة تفصيلية عن أوضاعهم، ومساعدة مئات الأسر المحتاجة من مطلقات وأرامل وأسر متعففة، وذلك عن طريق توزيع السلة الرمضانية، والحقيبة المدرسية، وكسوة العيد خلال شهر رمضان، وتوزيع الهدايا على أطفال وأيتام تلك الأسر خلال العيدين، وكوبونات الأضاحي لعيد الأضحى المبارك، وتوزيع مساعدات عينية.

4. روضة براعم النور

تهدف الروضة لتربية الأطفال تربية إسلامية وفق منظور عصري، ولذلك عملت على: تنقيح المناهج وإدخال بعض المواد مثل متن التوحيد لتقريب الأطفال من الله، وتقوية العلاقة به، وإضافة مادة الحاسوب لتعريف الأطفال بمبادئه، وربط العقيدة بالخبرات العامة، ووضع خطة للرحلات تتناسب مع الخبرات لتوسيع مدارك الطلاب الخارجية.[60]

سادساً: الجمعية الثقافية والاجتماعية النسائية في دولة الكويت

يرجع تأسيس هذه الجمعية إلى عام 1963، بهدف تنمية وعي المرأة الكويتية حول قضايا مجتمعها والعمل على تعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد ركزت على الجوانب الحقوقية؛ مثل المطالبة بحقوق المرأة الدستورية، وتعزيز وعيها بحقوقها الشرعية، والعمل من أجل تعديل

الأوضاع والقوانين الوضعية والأعراف الاجتماعية التي تمس حقوق المرأة. ولم تهمل الجمعية الهدف الخيري ولكنها لم تعطه أهمية أساسية. والجمعية مسجلة كمنظمة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة منذ عام 2004.

وقد غلب على أنشطة الجمعية في بدايات التأسيس الطابع الرعائي التوعوي؛ كإنشاء دور الحضانة للأطفال، والقيام بحملات نظافة وتوعية صحية في المناطق النائية من الكويت، وفتح صفوف لمحو الأمية، والقيام بمحاضرات وندوات لتوعية الأسرة والمجتمع. كما عملت خيرياً خارج الكويت، فأنشأت قرى حنان لرعاية الأيتام في السودان.[61]

وتقوم الجمعية بتنظيم الأسواق الخيرية لدعم مشروعات تخدم النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة؛ وكان أهمها السوق الخيرية التي خصص ريعها لدعم مشروع بيت عبدالله المتخصص في تقديم الرعاية للأطفال ذوي الحالات الصحية الحرجة، والتي قامت بإنشائه الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفى الأميري في دولة الكويت عام 2005.[62]

وعلاوة على النشاط الاجتماعي والخيري الذي تمارسه الجمعية، فإنها تقوم بالدفاع عن حقوق المرأة والمطالبة بحقوقها السياسية، حيث عملت الجمعية على تعديل بعض الأوضاع والقوانين التي تمس حقوق المرأة مثل عدم منح الجنسية لأبناء المرأة الكويتية المتزوجة من غير الكويتي، وطالبت بمنح المرأة الكويتية الحق في التملك.

ونفذت الجمعية برنامجاً بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتضمن أربعة برامج تدريبية فرعية شملت 120 امرأة ناشطة في المجال السياسي بهدف تنمية قدراتهن السياسية وتطويرها كي يصبحن أكثر استعداداً للعمل السياسي والمشاركة فيه.[63]

الدور المستقبلي لعمل المنظمات غير الحكومية الخليجية

إن إعطاء صورة مستقبلية للدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية الخليجية في التنمية في المرحلة القادمة يتطلب التعرف على التحديات التي تواجه عمل تلك المنظمات في الوقت الحاضر، وكذلك التوجهات التنموية لدى دول مجلس التعاون، في ظل الرؤى الوطنية المستقبلية التي وضعتها تلك الدول، والاستراتيجيات والخطط التنموية لتنفيذ هذه الرؤى.

ويمكن التمييز بين نوعين رئيسين من التحديات بالنظر إلى مصدرها؛ فهناك تحديات موضوعية، وهي مجموع التحديات المرتبطة بالبيئة الخارجية لعمل المنظمات غير الحكومية في المنطقة، والتي ليس للمنظمات غير الحكومية سيطرة عليها، أو ربما كان تأثيرها فيها محدوداً. وهناك تحديات ذاتية وهي مرتبطة بالبيئة الداخلية للمنظمات غير الحكومية، وبالتالي يمكن التحكم فيها كما هو الحال مثلاً بالنسبة للسياسات العامة والأنظمة الداخلية وغيرها.[64]

أولاً: التحديات الموضوعية

يمكن إجمال التحديات الموضوعية فيما يلي:

1. الإطار القانوني والمالي للمنظمات غير الحكومية

الإطار القانوني والمالي هو مجموع القواعد القانونية والمالية التي تنظم عمل المنظمات غير الحكومية وتراقبها قانونياً وإدارياً ومالياً. وفي هذا الشأن قامت دول مجلس التعاون بجهود حثيثة من أجل إيجاد بنية قانونية ومالية خاصة بعمل المنظمات غير الحكومية. إلا أنه مع مرور الزمن وتعاقب الأحداث تبين أن هذه البنية في حاجة مستمرة للمراجعة والتعزيز بما يدعم ويشجع ويقوي ويحمي المنظمات غير الحكومية أكثر ويعزز من دورها في خدمة التنمية المستدامة.

لهذا تتطلب جهود مراجعة البنية القانونية والمالية للمنظمات غير الحكومية أن تنبع من قناعة راسخة تعتبر المنظمات غير الحكومية الدعامة الثالثة، إلى جانب القطاعين الحكومي والخاص، التي يستند عليها مثلث الدولة. ومتى ضعف أي قطاع من هذه القطاعات الثلاثة في أي بلد أو اختلت علاقاته بالقطاعات الأخرى انعكس ذلك سلبياً على تنمية وتقدم البلد ورفاهية مواطنيه. وقد أولت الدول المتقدمة صناعياً اهتماماً كبيراً خلال العقود القليلة المنصرمة لخلق بنية قانونية ومالية خاصة بالمنظمات غير الحكومية وذلك انطلاقاً من القناعة نفسها، وهاهي اليوم تجني ثمار مساهمتها الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة.

إن التحدي الحقيقي الذي يفرض اليوم على المنظمات غير الحكومية الخليجية في هذا المجال هو كيف يمكن لها، وفي إطار القانون، المشاركة الفاعلة كقوة يمكن أن تسهم في تطوير البنيتين القانونية والمالية اللتين تحكمانها، وذلك بحكم التجربة التي تراكمت لديها، والمواقف التي تعرضت لها عبر محطاتها التاريخية، وأيضاً بحكم احتكاكها في أثناء ممارسة أعمالها بمنظمات غير حكومية لدول أخرى بما فيها الدول المتقدمة.

2. التمويل

تتنوع مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية بصفة عامة، ويمكن أن نصنف هذه المصادر إلى أربعة مصادر كبرى: الأولى، مصادر ذاتية وهي عبارة عن مساهمات الأعضاء أو عائد الأنشطة الربحية المختلفة التي يمكن أن تقوم بها هذه المنظمات حسب ما يتيحه لها القانون. والثانية، مساهمات القطاع الخاص خصوصاً في إطار ما يسمى اليوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، والثالثة دعم القطاع الحكومي الموجه لخدمة التنمية محلياً وخارجياً، حيث يوجه جزء من هذا الدعم عن طريق المنظمات غير الحكومية، والقطاع الحكومي في هذه الحالة يشمل الحكومات والمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية، وأخيراً، تبرعات ومساهمات الأفراد اعتماداً على ثرواتهم الخاصة بصرف النظر عن أسباب ودوافع هذه التبرعات.

إن التحدي الذي يواجه المنظمات غير الحكومية الخليجية على مستوى التمويل يتمثل في ضرورة سعيها لتنويع مصادرها التمويلية، والانفتاح أكثر

على الدعم المؤسسي الذي تتيحه المصادر الحكومية، دون إغفال باقي مصادر التمويل الأخرى بطبيعة الحال. كل هذا من أجل بناء قدرات مالية قادرة على تحقيق أهدافها وضمان استمرارها ونموها.

ثانياً: التحديات الذاتية

أما بالنسبة للتحديات الذاتية فيمكن إجمالها فيما يلي:

1. الاستراتيجية

من أهم التحديات الذاتية التي تواجه المنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون حاجتها إلى وجود استراتيجيات واضحة المعالم، فالخيارات أمامها متعددة، سواء قررت التخصص أو التنوع، والخيارات المرتبطة بمجالات العمل متعددة أيضاً سواء على مستوى القطاعات الاقتصادية أو على مستوى الفئات المستهدفة.

إن الخيارات الكبرى التي تتبناها أي منظمة هي التي ستشكل استراتيجيتها العامة. ولا تبنى هذه الخيارات بصور متسرعة وإنما على دراسات علمية تشخص الواقع واحتياجاته، وتقيّم متطلبات العمل في كل خيار من هذه الخيارات، وترسم علاقة هذه المنظمة بمحيطها الخارجي سواء مع مثيلاتها من المنظمات غير الحكومية الأخرى أو مع القطاعين الحكومي أو الخاص؛ وذلك بقصد ترشيد العمل وتحقيق التآزر المطلوب بين استراتيجيات الجهات المتدخلة المختلفة.

2. التخطيط

لا يكفي توفر منظمة ما على استراتيجية، بل عليها أن تحولها إلى خطط تنفيذية واضحة الأهداف والموارد ودقيقة أيضاً في طرق تنفيذها. ولعل أهم تحدٍّ يواجه مسؤولي هذه المنظمات هو الرفع من قدرتها على إرساء دعائم التخطيط في المؤسسات كثقافة وآليات، ثم بناء منظومة خطط متخصصة تتوزع وتنسق فيها المسؤوليات والمهام حسب التنظيم المعتمد في المؤسسة، وأخيراً وضع هذه الخطط في شكل برامج ومشروعات مدروسة يتم إعدادها وتنظيمها وإنجازها ومتابعتها وتقييمها بالطرق المتعارف عليها في إدارة البرامج والمشروعات التنموية حسب طبيعتها. وبخصوص هذه النقطة الأخيرة، فقد لوحظ بأن بعض المنظمات غير الحكومية في المنطقة قد قامت بإعداد خططها كمجموعة من الأنشطة المتفرقة والمعزولة التي تتبدد فيها الموارد والجهود دون تعظيم جدوى أو أثر، وهو أمر يمكن تلافيه إذا تبنت هذه المنظمات منهجية العمل، في إعداد خططها، اعتماداً على نظام البرامج والمشروعات.

3. التنظيم

هناك اعتقاد سائد يفيد بأن المنظمات غير الحكومية لا تحتاج إلى تنظيم دقيق، فهي في نظرهم منظمات طوعية تسعى إلى مد يد العون والمساعدة للمحتاجين والفقراء، وبالتالي ينبغي أن يكون تنظيمها بسيطاً بما يجعل هذه العملية تتم بدون تعقيدات ولا بيروقراطية. إنه فهم محدود لمفهوم التنظيم من

جهة ولخصوصيات المنظمات غير الحكومية وحاجتها للتنظيم من جهة ثانية، فالتنظيم أحد المقومات الأساسية التي تقوم عليها المنظمات بصفة عامة، وبدونه لا تستطيع تحقيق استراتيجيتها وأهدافها. لهذا تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى تنظيم يناسب استراتيجيتها، حيث إن التنظيم كما هو معروف ليس هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق أهداف المنظمة. بل لا يكفي توافر هيكل إداري للمنظمة لتدعي بأن لديها تنظيماً مناسباً، فالهيكل الإداري جزء بسيط من التنظيم؛ لأن هذا الأخير يشمل بالإضافة إلى الهيكل الإداري، أدوات التنسيق والنظم المختلفة، سواء الإدارية أو المتعلقة بالخدمات التي تقدمها المنظمة.

4. المساءلة

تعني المساءلة بالنسبة للمنظمات غير الحكومية حق أطراف خارجية في الحصول على المعلومات التي تريدها عن أداء هذه المنظمات، سواء تعلق الأمر بالجوانب المالية أو جودة الخدمات أو القرارات المتخذة ومدى جدواها، أو النتائج أو غيرها. والمساءلة في صورتها البسيطة تفيد بأن مساعدة المحتاجين لا تعطي الحق للمنظمات غير الحكومية أن تتصرف كما تشاء، لهذا ينبغي أن تلتزم المنظمات غير الحكومية بالمساءلة وأن توفر الظروف الضرورية من أجل تمكين الجهات المختلفة التي تقوم بمساءلتها من حقها في ذلك.

والمنظمات غير الحكومية بصفة عامة مسؤولة أمام ثلاث جهات رئيسة: المتبرع، وقوانين الدولة التي تأسست فيها، والمستفيد. ولكي تلبي

أي منظمة غير حكومية شروط المساءلة تحتاج إلى بناء قدرات خاصة تتمثل أساساً في:

- نشر ثقافة المساءلة داخل المنظمة وتأهيل موظفيها ومتطوعيها في هذا المجال على حد سواء.

- توفير الموارد التنظيمية الضرورية في المنظمة لتتولى مسؤولية الأنشطة المتعلقة بالمساءلة.

- العمل بالمعايير المتفق عليها في مجال عمل المنظمة، حيث إن هذه المعايير ستصبح فيما بعد الأساس في المساءلة.

- اعتماد نظام للتواصل الشفاف مع مختلف الجهات المعنية بالمساءلة، من قبيل إصدار التقارير الدورية والإعلانات المالية وغيرها.

5. الشراكة والتعاون

يرتبط نجاح المنظمات غير الحكومية بصفة عامة في الوقت الراهن ارتباطاً وثيقاً بقدراتها على بناء علاقات تعاون وشراكة متينة. ويمكن أن يأخذ التعاون والشراكة في بيئة عمل المنظمات غير الحكومية عدة أبعاد؛ فقد يكون خاصاً بين المنظمات غير الحكومية فقط، وقد يكون مختلطاً بحيث يضم مؤسسات من قطاعات أخرى حكومية أو خاصة، وذلك حسب موضوع التعاون وهدفه. كما قد يكون التعاون محدوداً في إطار شراكة ثنائية أو متعددة

الأطراف في إطار مشروع أو برنامج محدد، كما قد يأخذ هذا التعاون بعداً أشمل في شكل شبكة تضم عدداً أكبر من الشركاء بقصد تحقيق مجموعة من الأهداف قد لا تتعلق بمشروع أو برنامج بعينه.

لذا، فالمنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون مطالبة اليوم بالاندماج أكثر في أطر الشراكة والتعاون فيما بينها ومع القطاعين الحكومي والخاص؛ وذلك لتعزيز دورها أكثر في المجتمع والاستفادة من مختلف المزايا التي تحققها الشراكة، والمتمثلة في الآتي:[65]

- تحقيق قيمة مضافة لكل الأطراف، وتتيح لكل عضو فرصة تحقيق مكاسب ونتائج ما كان من الممكن أن يحققها بمفرده.

- قوة تفاوضية أكبر وتعظيم وتوسيع نطاق فرص الوصول إلى عدد أكبر ومتنوع من الجمهور.

- توافر الأمانة والمصداقية في جهود التنمية، فالشراكة تضيف المزيد من القوة للمنظمات المختلفة مما يعود بالنفع على المجتمع.

- تزيد فرص تنمية قدرات الأطراف المختلفة من خلال تبادل الخبرات، وتعمل كذلك على تحقيق التكامل في أداء العمل وتحقيق الأهداف، وتوسيع قاعدة المشاركة والانتشار.

- تساعد على اكتشاف قيادات جديدة وخلق أفكار جديدة، مما يؤدي إلى الوصول إلى قرارات أفضل وفرص واعدة للتنمية.

6. التعلم المؤسسي

يكمن التنافس الرئيس اليوم بين المؤسسات المختلفة في قدرتها على التعلم وإنتاج المعرفة. وتتعلم المؤسسات بحسن إدارتها وسيطرتها على المعلومات من حيث إنتاجها وتوزيعها واستعمالها وحفظها. أما المؤسسات التي لا تحسن إدارة معلوماتها، فإنها تتعرض لهدر ونزيف معرفي، وبالتالي فهي لا تستفيد من عامل الزمن في تراكم التجربة والخبرة.

إن المنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون مطالبة اليوم بالانتباه لموضوع التعلم المؤسسي كي تستفيد من تجاربها وتجارب غيرها، لتحولها إلى معرفة تتوارثها المؤسسة وتعمل على تطويرها باستمرار، اعتماداً على أنظمة وأدوات عملها؛ فالمنظمات غير الحكومية الخليجية التي استطاعت أن تطور نماذج متكاملة ومعروفة عالمياً أو إقليمياً في مجال من مجالات التنمية والعمل الإنساني يمكن تصنيفها كتجارب ناجحة.

إن الدور المستقبلي لعمل المنظمات غير الحكومية في التنمية بدول مجلس التعاون يتحدد على ضوء الخطط والاستراتيجيات التنموية الجديدة التي وضعتها العديد من هذه الدول؛ كالخطة التنموية التاسعة في المملكة العربية السعودية (2010–2014)، واستراتيجية التنمية الوطنية في قطر (2011–2015) واستراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة 2015، واستراتيجية التنمية الخمسية الثامنة بسلطنة عمان (2011–2015)

واستراتيجية التنمية الخمسية بدولة الكويت (2009/ 2010- 2013/ 2014) والتي حددت الأهداف العامة والأهداف الفرعية لكل قطاع، فضلاً عن أنها أكدت على أهمية تبني أسلوب الشراكة في التنمية بين القطاعات الثلاثة الحكومي والخاص والمنظمات غير الحكومية أو ما بات يعرف في أدبيات التنمية بالقطاع الثالث.

إننا نرى بأن دور المنظمات غير الحكومية في التنمية في المرحلة القادمة دور مساند وداعم لجهود القطاعين الخاص والعام، في تأمين تحقيق مستويات عالية في التنمية التي حققتها دول المجلس في السنوات الأخيرة، والتي صنفت وفق تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2010، ضمن البلدان التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة جداً كدولة الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة 32 عالمياً من بين 169 دولة ضمها التقرير، ودولة قطر بالمرتبة 38، ومملكة البحرين بالمرتبة 39، فيما صنفت الكويت والمملكة العربية السعودية ضمن البلدان التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة، حيث جاءت بالمرتبتين 47 و55 على التوالي.[66]

ويتمثل الدور المستقبلي للمنظمات غير الحكومية الخليجية في تعزيز وتكثيف الجهود لتحسين مستوى معيشة المواطن والارتقاء بنوعية حياته اليومية، وتنمية القوى البشرية وتحسين مستوى المهارات لديها وزيادة توظيفها، ومواجهة المتطلبات المتزايدة في قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، ومساندة ودعم البرامج الخدمية والتنموية

للإدارات الحكومية الجديدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في موعدها المحدد عام 2015.

ويمكن إيجاز أهم الملامح المحتملة للدور التنموي للمنظمات غير الحكومية بدول مجلس التعاون خلال الفترة القادمة بالآتي:

- المساهمة مع القطاعين الحكومي والخاص في معالجة مسألة الفقر والارتقاء بمستويات المعيشة التي تأتي ضمن أولويات خطط واستراتيجيات التنمية لدى بعض دول المجلس.

- تحسين مستوى التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر الخليجية، خصوصاً في المناطق النائية والريفية، من خلال الاستمرار في تبني البرامج الهادفة إلى تحسين المستوى المعيشي لأصحاب الدخل المحدود.

- المساهمة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال تبني برامج وأنشطة تهدف إلى خفض معدلات الأمية في المجتمع ولاسيما بين كبار السن، وكذلك تقديم برامج تسهم في الارتقاء بصحة الأطفال والأمهات، الأمر الذي يعزز جهود دول المجلس في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خصوصاً ما يتعلق منها بضمان التعليم والرعاية الصحية لكافة أفراد المجتمع.

- دعم جهود الحكومات والقطاع الخاص في معالجة البطالة باتباع استراتيجيات تقوم على توفير فرص العمل، من خلال تبني برامج

لتدريب وتأهيل بعض فئات المجتمع لتولي بعض المهن التي تقوم بها العمالة الوافدة.

- تعزيز حقوق الإنسان ونشر مضامينها، والعمل على نشر مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة المؤسسات، وإعداد القيادات وتدريبها وتأهيلها للمشاركة في الانتخابات، سواء على مستوى البلديات أو مجالس الشورى.

- تنشيط البرامج الحالية للمنظمات غير الحكومية الهادفة إلى تحقيق الاستدامة البيئية، وتبني برامج توعية جديدة للمحافظة على البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستغلال المفرط حفظاً لحقوق الأجيال القادمة.

- توفير الحماية والدعم للأسر المتأثرة بالعنف المنزلي، والاستمرار في تبني البرامج الهادفة إلى حماية المرأة والطفل.

- دعم جهود الحكومات في تعزيز تمكين المرأة في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما يسهم في رفع معدلات مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية وفي سوق العمل.

وخلاصة القول أن تصاعد الدور التنموي المستقبلي للمنظمات غير الحكومية بدول مجلس التعاون يعد مسؤولية مشتركة بين الدولة والمواطن، لأن وجود تناغم فكري واجتماعي وثقافي بين الاثنين سيولد مناخاً ملائماً

لازدهار المنظمات غير الحكومية، لتكمِّل بذلك ما تقدمه الحكومات والقطاع الخاص، وبما ينعكس إيجابياً على مسار التنمية الشاملة والمستدامة مستقبلاً.

خاتمة

يتضح من خلال عرض نماذج من الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مدى حجم تلك المنظمات ومساهمتها في تنمية الوعي الثقافي والاجتماعي والصحي، ودعم الفئات المحدودة الدخل، وتنمية المهارات والقدرات لدى شرائح المجتمع لمساعدتها على الاندماج في الحياة العامة، وتمكينها من الحصول على فرص عمل، وكذلك دعم المرأة في الحصول على حقوقها. وتعتبر تلك البرامج والأنشطة مرحلة جديدة من الأدوار التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في العمل الإنمائي بدول مجلس التعاون باتجاه تعزيز ذلك الدور والانتقال ببرامجها وأنشطتها باتجاه تعميق العمل التنموي وتعزيز الشراكة مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص في التنمية.

ويتطلب تعزيز وتفعيل الدور التنموي الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية القيام بما يلي:

أولاً: من جانب الحكومات

- استكمال سن التشريعات الكفيلة بدعم العمل الأهلي في مجالات التنمية بأبعادها المختلفة، وتوفير البيئة السياسية المناسبة التي تتيح للمنظمات

غير الحكومية القيام بممارسة دورها التنموي، في ظل الاستقلالية والاحترام المتبادل.

- دعم المنظمات غير الحكومية العاملة في ميادين التنمية وزيادة التخصيصات المالية للبرامج والمشروعات الهادفة إلى الترويج للأنشطة الإنتاجية، مع التركيز على البرامج التي تستهدف النساء اللاتي يعشن تحت خط الفقر.

- دعم الشراكة بين القطاع الحكومي وقطاع المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامج التنمية المستدامة، والعمل على إشراك هذه المنظمات في مختلف مراحل إنجاز المشروعات، وتشجيع الوساطة الاقتصادية والاجتماعية والتمويلية للمنظمات الأهلية.

- تقديم الدعم الفني والمالي للمنظمات غير الحكومية في إطار شراكة تهدف إلى إنجاز برامج ومشروعات تنموية منسجمة مع السياسات الحكومية لمختلف الفئات الاجتماعية.

- دعم الشراكة بين مؤسسات التمويل والمنظمات غير الحكومية في مجال منح القروض الصغيرة التي تستهدف تأمين مصدر رزق مستدام للفئات ذات الدخل المحدود.

- توفير البيئة المناسبة التي تتيح للمنظمات غير الحكومية القيام بدورها التنموي في ظل الاستقلالية والاحترام المتبادل.

- وضع الآليات التي تمكّن المنظمات غير الحكومية من إعداد السياسات والبرامج التنموية التي تقوم بوضعها الوزارات والأجهزة الحكومية.

ثانياً: من جانب المنظمات غير الحكومية

- ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية وبفاعلية مع القطاعين الحكومي والخاص عند وضع استراتيجية التنمية الوطنية، وكذلك عند وضع الاستراتيجية الخاصة بدعم قطاع المنظمات غير الحكومية، وتحسين أداء هذه المنظمات في إدارة المشروعات الإنمائية والخدمات المساندة لها.

- تشجيع المنظمات غير الحكومية ذات السمة الخيرية على اعتماد البرامج والمشروعات الإنمائية التي تقود إلى تمكين الفئات المستهدفة وبناء قدراتها، مع تركيز الاهتمام على الفئات ذوي الدخل المحدود، في إطار تصور شامل يضمن توفير احتياجاتهم.

- دعم الشراكة بين مؤسسات وصناديق التمويل وبين المنظمات غير الحكومية في مجال منح القروض الصغيرة، ودعم الممارسات المبتكرة في مجال تقديم الائتمان، من خلال فتح نوافذ تمويلية للمنظمات غير الحكومية.

- تشجيع مشاركة الفئات المستهدفة والمستفيدة في تسيير وإدارة المنظمة وفي صنع القرارات، واعتماد مبادئ الشفافية والديمقراطية في إدارة المشروعات لكي تضمن فاعلية الدور التنموي لها.

- وضع برامج تدريبية في مجال إدارة المشروعات التنموية للكوادر البشرية في المنظمات غير الحكومية، بقصد تنمية مهاراتهم وتعزيز دور القطاع الأهلي في عملية التنمية.

- العمل على إنشاء الشبكات بين المنظمات غير الحكومية التي تعمل في ميادين مشتركة أو متكاملة على المستويين الوطني والإقليمي، والتي من شأنها أن تقوي قدرة المنظمات غير الحكومية على التأثير السليم على السياسات والبرامج التنموية المعتمدة من جانب القطاع الحكومي وجهات التمويل.

- بناء قاعدة معلومات بشأن المنظمات غير الحكومية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لسد الفجوة والنقص في ذلك، ولخدمة متخذ القرار والباحثين والدارسين.

الهوامش

1. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، **الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية** (القاهرة: 1999).

2. عادل أحمد الكسادي، «الدور التنموي للجمعيات التطوعية في الإمارات»، **مجلة الشؤون العامة**، العدد 24 (تموز/ يوليو، 2003).

3. أماني قنديل، **الشراكة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون** (المنامة: الأمانة العامة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية الخليجيين، 2005).

4. جهينة سلطان العيسى، «المنظمات غير الحكومية وقضية التنمية»، في **ندوة المجتمع المدني وإشكالية التحول الديمقراطي في المجتمع العربي** (قطر: جامعة قطر، 2002)، ص 224.

5. سعيد بن سعيد العلوي، «نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث»، في **ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص241.

6. أمل بنت سعيد الشنفري، **المرأة الخليجية ومنظمات المجتمع المدني** (الرياض: الإدارة العامة للبحوث والدراسات والنشر، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2010)، ص12-13.

7. عدنان القرشي وآخرون، «المجتمع المدني في دول مجلس التعاون: مفاهيمه ومؤسساته وأدواره المنتظرة»، **سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية** (المنامة: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2006)، ص9.

8. مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، «ما هي المنظمات غير الحكومية»، استشارات، العدد 2 (القاهرة: حزيران/ يونيو 2002)، ص1.

9. للمزيد من التفاصيل حول تعريف اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمنظمات غير الحكومية انظر: http://www.icrc.org/web/ara/sisteara0.nsf/htmlall/5w9fJY.

10. للمزيد من التفاصيل حول تعريفات المنظمات غير الحكومية، انظر: هداية أحمد حموم، ملخص لرسالة الماجستير **تقييم وتحديث دور إدارة الجمعيات الأهلية لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة**، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان، 2004، انظر:

http://www.hosamred.b;ogspot.vom/2005_01_01archive.html

11. البنك الدولي، «دليل الممارسات السليمة بشأن القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية»،**سلسلة البحوث الاجتماعية**، العدد 26 (أيار/ مايو 1997)، ص28.

12. نوزاد عبدالرحمن الهيتي، «المنظمات العربية غير الحكومية»، **مجلة الشؤون العامة**، العدد 20 (تموز/ يوليو 2002)، ص8-9.

13. عبد الله الخطيب وآخرون، **الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية** (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 1999)، ص19.

14. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2002: تعميق الديمقراطية في عالم مفتت** (نيويورك: 2002)، ص103.

15. للمزيد من التفاصيل، انظر: عطية حسين أفندي، **تنمية موارد المنظمات غير الحكومية** (القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي، أيار/ مايو 2007)، الفصل الأول.

16. أماني قنديل وسارة بن نفيسة، **الجمعيات الأهلية في مصر** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1994)، ص17.

17. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **دور المنظمات غير الحكومية في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية: تقييم ورؤية مستقبلية** (نيويورك: الإسكوا، 2000)، ص11.

18. غيث فريز، «بناء القدرات الذاتية للمنظمات غير الحكومية»، في **مؤتمر الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية والحكومية والدولية في التنمية المستدامة**، مرجع سابق، ص3–8.

19. إبراهيم بن علي الملحم، «دور المجتمع المدني في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية»، في **مؤتمر الإدارة الإبداعية لتطوير وتنمية المؤسسات في الوطن العربي** (دمشق: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تشرين الأول/ أكتوبر 2003)، ص200.

20. انظر:

http://worldbank.org/WBST/EXYERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICS

21. باقر النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية»، في **ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص586.

22. عادل أحمد الكسادي، مرجع سابق، ص49؛ و**تقرير الإمارات الاستراتيجي 2007-2008** (أبوظبي: مركز الإمارات للإعلام، 2008)، ص80.

23. المركز الوطني للإحصاء، **الإمارات في أرقام 2010** (أبوظبي: 2011).

24. عادل أحمد الكسادي، مرجع سابق، ص49.

25. باقر سلمان النجار، «تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي»، التقرير السنوي الأول، **الخليج في عام 2003** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص107.

26. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لدولة البحرين** (المنامة: مطبعة جامعة البحرين، 1998)، ص136.

27. للمزيد من التفاصيل عن المنظمات غير الحكومية في مملكة البحرين، انظر: وزارة التنمية الاجتماعية، **دليل المنظمات 2010** (المنامة: 2008)، ص1-10.

28. http://www.mosa.gov.sa

29. هاني نسيرة، «المجتمع المدني والمرأة في الخليج من الهامش إلى المتن»، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 37 (دبي: تشرين الأول/ أكتوبر 2007)، ص48.

30. وزارة الاقتصاد الوطني، **تقرير التنمية البشرية لسلطنة عمان عام 2003** (مسقط: 2003)، ص179-181.

31. للمزيد من التفاصيل حول نشأة وتطور المجتمع المدني في قطر، انظر: وزارة الخارجية، **مؤسسات المجتمع المدني في دولة قطر** (الدوحة: الشركة الحديثة للطباعة، 2010)، ص9.

32. مجلس التخطيط، **تقرير التنمية البشرية لدول قطر 2006** (الدوحة: الشركة الحديثة للطباعة، 2006)، ص94.

33. للمزيد من المعلومات عن نشأة المنظمات غير الحكومية في دولة الكويت، انظر: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، **التقرير السنوي السابع للمنظمات الأهلية العربية لعام 2007** (القاهرة: دار نوبار للطباعة، 2008)، ص330.

34. http://www.alamalyawm.com/PrintArticleDetail.aspx?artid=58675

35. http://www.womennahda.com/ar/profile.asp

36. http://www.women.ae/centers.php?id=10

37. http://www.women.ae/centers.php?id=11

38. «إطلاق برنامج اعرفي حقوقك في نسائية دبي لتعزيز الثقافة القانونية للمرأة»، جريدة **الاتحاد** (أبوظبي: 8 آذار/ مارس 2011).

39. «جمعية النهضة النسائية بدبي تعمم تجربة البرنامج العلاجي لاضطرابات اللغة المنطوقة»، جريدة البيان (دبي: 27 آذار/ مارس 2010).
40. http://www.women.ae/centers.php?id=14
41. http://www.women.ae/centers.php?id=18
42. http://www.women.ae/center.php?id=15
43. http://www.women.ae/center.php?id=12
44. http://www.alittihad.ae/details.php?id=86186&=2011
45. http://www.alnahda-ksa.org/central/04.html
46. http://www.alnahda-ksa.org/central/04.html
47. http://www.alnahda-ksa.org/central/04.html
48. http://www.alnahda-ksa.org/central/06.html
49. http://www.alnahda-ksa.org/central/05.html
50. http://www.tawdeef.com
51. http://www.alnahda-ksa.org/central/05.html
52. http://www.alnahdabahwomen.org/about/instruction.htm
53. http://www.alnahdabahwomen.org/projects/naseej.htm
54. http://www.alnahdabahwomen.org/studies/index.htm
55. http://www.alnahdabahwomen.org/other/familycenter.htm
56. عائشة النعيمي، **عرض لتجربة مكتب الاستشارات الأسرية** (المنامة: جمعية نهضة فتاة البحرين، 2005)، ص4-5.
57. http://www.alwaqt.com/print.php?aid=46750
58. وزارة الإعلام، **كتاب عمان 2009/ 2010** (مسقط: 2010)، الفصل الرابع، التنمية الاجتماعية، ص51.

59. مهدي حسانين، «المرأة العمانية والمجتمع المدني»، الحوار المتمدن (27/ 6/ 2008)، انظر:

http://www.ahewar.org/debat/print.art.asp?t=0&aid=138888&ac=2

60. مؤسسة الشيخ عيد بن محمد آل ثاني الخيرية، **حصاد العام 1430هـ/ 2009** (الدوحة: 2010)، ص42-44.

61. للمزيد من التفاصيل، انظر: سبيكة محمد النجار، «الحركة النسائية في الخليج»، بوابة المرأة، انظر:

http://www.womengateway.com/arabwg/NR/exeres/2AFARO79-4cc

62. «الجمعية النسائية الكويتية تنظم سوقاً خيرياً»، جريدة **الشرق الأوسط**، العدد 9629 (لندن: 9 نيسان/ إبريل 2005).

63. ميرهان حسين، «المرأة العربية والمشاركة: تحقيقات وآراء سياسية»، انظر:

http://www.awapp.org/wmprint.php?ArtID=1750

64. انظر:

Riham Ahmed Khafagy, *Gulf Philanthropy: Structural, Domestic, and Global Challenges* (Cairo: Faculty of Economic and Political Science, Cairo University, 2010).

65. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **الدليل الإرشادي لبناء قدرات المنظمات غير الحكومية العربية** (القاهرة: 2008)، ص161-162.

66. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم- مسارات إلى التنمية البشرية** (نيويورك، 2010)، ص147-148.

نبذة عن المؤلف

نوزاد عبدالرحمن الهيتي: حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية عام 1993 من جامعة بغداد.

يعمل حالياً خبيراً للتعاون الدولي في رئاسة مجلس الوزراء بدولة قطر منذ عام 2010. وعمل أيضاً خبيراً للتعاون الفني في الأمانة العامة لمجلس الوزراء في الفترة 2007-2009، وخبيراً للمتابعة وتقييم الأداء في مجلس التخطيط بدولة قطر في الفترة 2001-2006، وكان قد عمل أستاذاً للاقتصاد في العديد من الجامعات العربية في العراق وليبيا وقطر.

نشر له عشرات المقالات والدراسات في الدوريات العربية، كما نشر له العديد من الكتب، أحدثها: التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية-دراسة تحليلية (الرياض: مؤسسة اليمامة الصحفية، 2011)؛ وقضايا التنمية في دولة قطر في الألفية الجديدة (الدوحة: وزارة الثقافة والفنون والتراث، 2010)؛ والتنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات: دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).

أسهم في أثناء عمله بمجلس التخطيط في دولة قطر بإعداد التقرير الوطني الأول للتنمية البشرية في الدولة، والتقرير الوطني لمؤشرات التنمية المستدامة، وتقرير الأهداف الإنمائية للألفية، وتقرير المساعدات الإنمائية المقدمة من دولة قطر، وبيان الرؤية المستقبلية: قطر 2030.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

13. ماجد كيّالي — المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده – مرتكزاته – تناقضاته
14. حسين عبدالله — النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
15. مفيد الزيدي — بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16. عبدالمنعم السيد علي — دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في الدول العربية
17. ممدوح محمود مصطفى — مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18. محمد مطر — الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19. أمين محمود عطايا — الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20. سالم توفيق النجفي — الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21. إبراهيم سليمان المهنا — مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
22. عماد قدورة — نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23. جلال عبدالله معوض — العلاقات الاقتصادية العربية – التركية
24. عادل عوض وسامي عوض — البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25. محمد عبدالقادر محمد — استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
26. ظاهر محمد صكر الحسناوي — الرؤية الأمريكية للصراع المصري – البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27.	صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
28.	فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29.	عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30.	جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31.	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32.	هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33.	كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34.	عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35.	علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36.	مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37.	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38.	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39.	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40.	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

41.	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل
42.	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43.	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية - التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44.	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45.	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
46.	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47.	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48.	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49.	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50.	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51.	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52.	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53.	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها
54.	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
55.	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
56.	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
57.	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

.58	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
.59	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999
.60	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
.61	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
.62	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
.63	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
.64	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
.65	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
.66	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
.67	الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
.68	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
.69	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
.70	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

.71	حمد علي السليطي	التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية
.72	سرمد كوكب الجميل	المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة
.73	أحمد سليم البرصان	عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته
.74	محمد عبدالمعطي الجاويش	الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
.75	مازن خليل غرايبة	المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية
.76	تركي راجي الحمود	التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)
.77	أبوبكر سلطان أحمد	التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة
.78	سلمان قادم آدم فضل	حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان
.79	ناظم عبدالواحد الجاسور	ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
.80	فيصل محمد خير الزراد	الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
.81	جاسم يونس الحريري	دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
.82	علي محمود الفكيكي	الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

.83	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
.84	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)
.85	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
.86	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
.87	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
.88	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
.89	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
.90	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
.91	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولمة
.92	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
.93	هاني أحمد أبو قديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
.94	محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
.95	ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم	العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
.96	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الرقم	المؤلف	العنوان
97.	علي مجيد الحمادي	الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98.	آرشاك بولاديان	مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99.	خليل إبراهيم الطيار	الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100.	جهاد حرب عودة	المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
101.	محمد علي داهش ورواء زكي يونس	اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
102.	عبدالله المجيدل	حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
103.	حسام الدين ربيع الإمام	البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104.	شريف طلعت السعيد	مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 – 1995)
105.	علي عباس مراد	مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
106.	عمار جفال	التنافس التركي – الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107.	فتحي درويش عشيبة	الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108.	عدي قصيور	حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109.	عمر أحمد علي	جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله – آثاره – وضعه القانوني
110.	محمد خليل الموسى	التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
111.	محمد فايز فرحات	مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

112. صفات أمين سلامة — أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع
113. وليد كاصد الزيدي — الفرانكفونية في المنطقة العربية: الواقع والآفاق المستقبلية
114. محمد عبدالباسط الشمنقي ومحمد حاجي — استشراف أولي لآثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط
115. محمد المختار ولد السعد — عوائق الإبداع في الثقافة العربية بين الموروث الأسر وتحديات العولمة
116. ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان — العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية
117. إبراهيم فريد عاكوم — إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظر اقتصادية
118. نوزاد عبدالرحمن الهيتي — المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظرة تحليلية
119. إبراهيم عبدالكريم — حزب كديما وحكومته الائتلافية: دراسة حالة في الخريطة السياسية الإسرائيلية وانعكاساتها
120. لقمان عمر النعيمي — تركيا والاتحاد الأوربي: دراسة لمسيرة الانضمام
121. محمد بن مبارك العريمي — الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي
122. ماجد كيالي — مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته
123. حسن الحاج علي أحمد — خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة
124. سعد غالب ياسين — نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي
125. عادل ماجد — مسؤولية الدول عن الإساءة للأديان والرموز الدينية
126. سهيلة عبد الأنيس محمد — العلاقات الإيرانية – الأوروبية: الأبعاد وملفات الخلاف

127. ثامر كامل محمد — الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي
128. فاطمة حافظ — تمكين المرأة الخليجية: جدل الداخل والخارج
129. مصطفى علوي سيف — استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي
130. محمد بوبوش — قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي: وجهة نظر مغربية
131. راشد بشير إبراهيم — التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات: دراسة تطبيقية على إمارة أبوظبي
132. سامي الخزندار — تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية
133. محمد عبدالحميد داود — الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للموارد المائية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
134. عبدالله عبدالكريم عبدالله — تسوية نزاعات الاستثمار الأجنبي: دراسة في اتفاقية واشنطن لتسوية نزاعات الاستثمار ونطاق أعمالها
135. أحمد محمود الأسطل — تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال قياسات الرأي العام: مسح لأساليب الممارسة وللرأي العام
136. محسن محمد صالح — النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي
137. رضوان زيادة — الإسلام السياسي في سوريا
138. رضا عبدالسلام علي — اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية: دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية
139. عبدالوهاب الأفندي — أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.

2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.

3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.

4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.

5. يقدم البحث مطبوعاً بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية في نسخة ورقية واحدة أو عبر البريد الإلكتروني.

6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقمي الهاتف والفاكس (إن وجد)، وعنوان بريده الإلكتروني.

7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).

8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.

9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.

10. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

11. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه: الكتب: المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة. الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 3000 دولار أمريكي و10 نسخ كإهداء من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **دراسات استراتيجية**.

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها، كي يرسل البحث للتحكيم الخارجي.

4. يرسل البحث إلى محكمَين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تسلم اتفاقية النشر من الباحث.

6. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهران.

7. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

8. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

دراسات استراتيجية

الاســـم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المدينـــة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa و Master Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

ISSN 1682-1203





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2-971 - فاكس: 4044542 -2-971 - E-mail: pubdis@ecssr.ae